

﴿سورة والنجم﴾

وتسمى أيضا سورة - النجم - بدون واو وهي ﴿مكية﴾ على الإطلاق ، وفي الاتقان استثنى منها (الذين يجتنبون) إلى اتقى ، وقيل : (أفرأيت الذي تولى) الآيات التسع ، ومن الغريب حكاية الطبرسي عن الحسن أنها مدنية ، ولا أرى صحة ذلك عنه أصلا ، وآيها اثنتان وستون آية في الكوفي ، وإحدى وستون في غيره ، وهي كما أخرج ابن مردويه عن ابن مسعود أول سورة أعلن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بقرامتها فقرأها في الحرم والمشركون يسمعون ، وأخرج البخاري . ومسلم . وأبو داود . والنسائي عنه قال : « أول سورة أزلت فيها سجدة (والنجم) فسجد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وسجد الناس كلهم إلا رجلا رأيت أنه أخذ كفا من تراب فسجد عليه فرأيت أنه بعد ذلك قتل ذافرا » وهو أمية بن خلف ، وفي البحر أنه عليه الصلاة والسلام سجد وسجد معه المؤمنون والمشركون والجن والانس غير أبي لهب فإنه رفع حفنة من تراب وقال : يكفي هذا ، فيحتمل أنه وأمие فعلا كذلك ، وهي شديدة المناسبة لما قبلها فان الطور ختمت بقوله تعالى : (إدبار النجوم) وافتتحت هذه بقوله سبحانه : (والنجم) وأيضا في مفتحتها ما يؤكده الكفرة فيما نسبوه إليه صلى الله تعالى عليه وسلم من القول والشعر والكهانة والجنون ، وذكر أبو حيان أن سبب نزولها قول المشركون : إن محمدا عليه الصلاة والسلام يخلق القرآن ، وذكر الجلال السيوطي في وجه مناسبتها أن الطور فيها ذكر ذرية المؤمنين وأنهم تبع لآبائهم وهذه فيها ذكر ذرية اليهود في قوله تعالى : (هو أعلم بكم إذ أنشأكم من الأرض وإذ أتم أجنحة في بطن أمهاتكم) الآية فقد أخرج ابن المنذر . وابن أبي حاتم . والطبري . وأبو نعيم في المعرفة . والواحدى عن ثابت بن الحرث الانصارى « قال : كانت اليهود إذا هلك لهم صبي صغير قالوا هو صديق فبلغ ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال : كذبت يهود ما من نسمة يخلقها الله في بطن أمها إلا أنه شقى أو سعيد فأنزل الله تعالى عند ذلك (وهو أعلم بكم) الآية كلها » وأنه تعالى لما قال هناك في المؤمنين : (ألحقنا بهم ذريتهم) الخ قال سبحانه هنا في الكفار ، أو في الكبار : (وأن ليس للانسان إلا ما سعى) خلاف ما دخل في المؤمنين الصغار ، ثم قال : وهذا وجه بديع في المناسبة من وادى التضاد ، وفي صحة كون قوله تعالى : (هو أعلم بكم) الآية نزل لما ذكر نظر عندى ، وكون قوله تعالى : (ألحقنا بهم ذريتهم) في الصغار لم يتفق عليه المفسرون كما سمعت غير بعيد ، نعم من تأمل ظهر له وجوه من المناسبات غير ما ذكر فتأمل ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ أقسم سبحانه بجنس النجم المعروف على ماروى عن الحسن ومعمربن المثنى ، ومنه قوله :

فباتت تعد النجم في مستحيرة سريع بأيدي الآكلين جمودها

ومعنى (هوى) غرب ، وقيل : طالع يقال هوى يهوى كرمى يرمى هويا بالفتح في السقوط والغروب لمشايبته له ؛ وهويا بالضم للعلو ، والطلع ، وقيل : الهوى بالفتح للاصعاد والهوى بالضم للانحدار ؛ وقيل : الهوى بالفتح والضم السقوط ويقال أهوى بمعنى هوى ، وفرق بعض اللغويين بينهما بأن هوى إذا انقض لغير صيد ، وأهوى

إذا انقض له ، وقال الحسن . وأبو حمزة الثمالي : أقسم سبحانه بالنجوم إذا انتثرت في القيامة ، وعن ابن عباس في رواية أقسم عز وجل بالنجوم إذا انقضت في إثر الشياطين ، وقيل : المراد بالنجم معين فقال مجاهد وسفيان : هو الثريا فإن النجم صار علما بالغلبة لها ، ومنه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : «إذا طلع النجم صباحا ارتفعت العاهة» وقول العرب : - طلع النجم عشاءً فابتغى الراعى كساء ، طلع النجم غدية فابتغى الراعى كسية - وفسر هويها بسقوطها مع الفجر ، وقيل : هو الشعري المرادة بقوله تعالى : (وأنه هو رب الشعري) والكهان يتكلمون على المغيبات عند طلوعها ، وقيل : الزهرة وكانت تعبد ، وقال ابن عباس . ومجاهد . والفراء . ومنذر بن سعيد : (النجم) المقدار النازل من القرآن على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، (وإذا هوى) بمعنى إذا نزل عليه مع ملك الوحي جبريل عليه السلام ، وقال جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه : هو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهويه نزوله من السماء ليلة المعراج ، وجوز على هذا أن يراد بهويه صعوده وعروجه عليه الصلاة والسلام إلى منقطع الآين ، وقيل : هو الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، وقيل : العلماء على إرادة الجنس ، والمراد بهويهم قيل : عروجهم في معارج التوفيق إلى حضائر التحقيق ، وقيل : غوصهم في بحار الأفكار لاستخراج درر الأسرار . وأظهر الأقوال القول بأن المراد بالنجم جنس النجم المعروف فإن أصله اسم جنس لكل كوكب ، وعلى القول بالتحديد فالأظهر القول بأنه الثريا ، ووراء هذين القولين القول بأن المراد به المقدار النازل من القرآن ، وفي الإقسام بذلك على نزاهته عليه الصلاة والسلام عن شائبة الضلال والغواية من البراعة البديعة وحسن الموقع مالا غاية وراءه ، أما على الأولين فلا أن النجم شأنه أن يهتدى به السارى إلى مسالك الدنيا كأنه قيل : (والنجم) الذى تهتدى به السابلة إلى سواء السبيل ﴿ مَاضِلٌ صَاحِبُكُمْ ﴾ أى ما عدل عن طريق الحق الذى هو مسلك الآخرة فهو استعارة وتمثيل لكونه عليه الصلاة والسلام على الصواب فى أقواله وأفعاله ﴿ وَمَا غَوَىٰ ۚ ٢ ﴾ أى وما اعتقد باطلا قط لأن الغى الجهل مع اعتقاد فاسد وهو خلاف الرشد فيكون عطف هذا على (ماضل) من عطف الخاص على العام اعتناءً بالاعتقاد ، وإشارة إلى أنه المدار .

وأما على الثالث فلا أنه تنويه بشأن القرآن وتنبيه على مناط اهتدائه عليه الصلاة والسلام ومدار رشاده كأنه قيل : وما أنزل عليك من القرآن الذى هو علم فى الهداية إلى مناهج الدين ومسالك الحق واليقين (ماضل) عنها محمد صلى الله تعالى عليه وسلم (وما غوى) فهو من باب * وثناياك أنها إغريض * والخطاب لقريش وإيراده عليه الصلاة والسلام بعنوان المصاحبة لهم للإيذان بوقوفهم على تفاصيل أحواله الشريفة وإحاطتهم خبراً ببراءته صلى الله تعالى عليه وسلم بما نفي عنه بالسلكية وباتصافه عليه الصلاة والسلام بغاية الهدى والرشاد فان طول صحبتهم له عليه الصلاة والسلام ومشاهدتهم لمحاسن شئونه العظيمة مقتضية لذلك حتماً فى ذلك تأكيد لا قاهة الحجة عليهم ، واختلف فى متعلق إذا قال بعضهم : فافوضت جار الله فى قوله تعالى : (والنجم إذا هوى) فقال : العامل فيه ما تعلق به الواو فقلت : كيف يعمل فعل الحال فى المستقبل ؟! وهذا لأن معناه أقسم . الآن لا أقسم بعد هذا ، فرجع وقال : العامل فيه مصدر محذوف ، والتقدير - وهوى النجم إذا هوى - فعرضته على بعض المشايخ فلم يستحسن قوله الثانى ، والوجه تعلقه بأقسم وهو قد انسلخ عنه معنى الاستقبال وصار للوقت المجرد ونحوه آ. تيك إذا احمر البسر أى وقت احمراره ، وقال عبد القاهر : إخبار الله تعالى بالمتوقع يقام مقام الإخبار بالواقع

إذا لاخلف فيه فيجري المستقبل مجرى المحقق الماضي ، وقيل : إنه متعلق بعامل هو حال من النجم ، وأورد عليه أن الزمان لا يكون خبراً ولا حالا عن جثة كما هنا ، وأن (إذا) للمستقبل فكيف يكون حالا إلا أن تكون حالا مقدرة أو تجرد (إذا) لمطاق الوقت كما يقال بصحية الحالية إذا أفادت معنى معتداً به ، فجىء الزمان خبراً أو حالا عن جثة ليس ممنوعاً على الإطلاق كما ذكره النحاة ، أو النجم لتغيره طلوعاً وغروباً أشبه الحدث ، والانصاف أن جعله حالا كتعلقه بمصدر محذوف ليس بالوجه ، وإنما الوجه ، - على ما قيل - ما سمعت من تعلقه بأقسام منسلخا عنه معنى الاستقبال وهو الذى اختاره فى المعنى ، وتخصيص القسم بوقت الهوى ظاهر على الأخير من الأقوال الثلاثة ، وأما على الأولين فقليل : لأن النجم لا يهتدى به السارى عند كونه فى وسط السماء ولا يعلم المشرق من المغرب ولا الشمال من الجنوب ، وإنما يهتدى به عند هبوطه ، أو صعوده مع ما فيه من كمال المناسبة لما سيحكى من التدلى والدنو ، وقيل : لدلالته على حدوثه الدال على الصانع وعظيم قدرته عز وجل كما قال الخليل على نبينا وعليه أفضل الصلاة وأكمل السلام (لأحب الآفلين) وسيأتى إن شاء الله تعالى آخر الكتاب تمام الكلام فى تحقيق إعراب مثل هذا التركيب فلا تغفل ﴿وَمَا يَنْطِقُ﴾ أى الذى صلى الله تعالى عليه وسلم لتقدم ذكره فى قوله سبحانه : (صاحبكم) والنطق مضمن معنى الصدور فلذا عدى بعن فى قوله تعالى : ﴿عَنِ الْهَوَىٰ ۚ﴾ وقيل : هى بمعنى الباء وليس بذاك أى ما يصدر نطقه فيما آتاكم به من جهته عز وجل كالقرآن ، أو من القرآن عن هوى نفسه ورأيه أصلاً فإن المراد استمرار النبى كما مر مراراً فى نظائره ﴿إِنْ هُوَ﴾ أى ما الذى ينطق به من ذلك أو القرآن وكل ذلك مفهوم من السياق ﴿إِلَّا وَحَىٰ﴾ من الله عز وجل ﴿يُوحَىٰ ۚ﴾ يوحى سبحانه إليه ، والجملة صفة مؤكدة لوحى رافعة لاحتمال المجاز مفيدة للاستمرار التجددى ، وقيل : ضمير (ينطق) للقرآن فالآية كقوله تعالى : (هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق) وهو خلاف الظاهر ، وقيل : المراد ما يصدر نطقه عليه الصلاة والسلام مطلقاً عن هوى وهو عائد لما ينطق به مطلقاً أيضاً واحتج بالآية على هذا التفسير من لم يرى الاجتهاد له عليه الصلاة والسلام كلبى على الجبائى وابنه أبى هاشم ، ووجه الاحتجاج أن الله تعالى أخبر بأن جميع ما ينطق به وحى وما كان عن اجتهاد ليس بوحى فليس مما ينطق ، وأجيب بأن الله تعالى إذا سوغ له عليه الصلاة والسلام الاجتهاد كان الاجتهاد وما يسند إليه وحياً لانطقاً عن الهوى ، وحاصله منع كبر القياس ، واعتراض عليه بأنه يلزم أن تكون الأحكام التى تستنبطها المجتهدون بالقياس وحياً ، وأجيب بأن النبى عليه الصلاة والسلام أوحى إليه أن يجتهد بخلاف غيره من المجتهدين ، وقال القاضى البياضى : إنه حينئذ بالوحى لاوحى ، وتعقبه صاحب الكشف بأنه غير قادح لأنه بمنزلة أن يقول الله تعالى لنبىه عليه الصلاة والسلام : متى ما ظننت بكذا فهو حكى أى كل ما ألقىته فى قلبك فهو مراد ، فيكون وحياً حقيقة ، والظاهر أن الآية واردة فى أمر التنزيل بخصوصه وإن كان مثله الأحاديث القدسية والاستدلال بها على أنه عليه الصلاة والسلام غير متعبد بالوحى محوج لارتكاب خلاف الظاهر وتكلف فى دفع نظر البياضى عليه الرحمة كما لا يخفى على المصنف ، ولا يبعد عندى أن يحمل قوله تعالى : (وما ينطق عن الهوى) على العموم فإن من يرى الاجتهاد له عليه الصلاة والسلام كالامام أحمد ، وأبى يوسف عليهما الرحمة

لا يقول بأن ما ينطق به صلى الله تعالى عليه وسلم بما أدى اليه اجتهاده صادر عن هوى النفس وشهوتها حاشا حضرة الرسالة عن ذلك وإنما يقول هو واسطة بين ذلك وبين الوحي ويجعل الضمير في قوله سبحانه: (إن هو إلا وحي) للقرآن على أن الكلام جواب سؤال مقدر كأنه قيل: إذا كان شأنه عليه الصلاة والسلام أنه ما ينطق عن الهوى فما هذا القرآن الذي جاء به وخالف فيه ما عليه قومه واستمال به قلوب كثير من الناس وكثرت فيه الاقوال؟ فقيل: ما هو إلا وحي يوحيه الله عز وجل اليه صلى الله تعالى عليه وسلم فتأمل، وفي الكشف أن في قوله تعالى: (ما ينطق) مضارعاً مع قوله سبحانه: (ماضِل) (وماغوى) ما يدل على أنه عليه الصلاة والسلام حيث لم يكن له سابقة غواية وضلال منذ تميز وقبل تحنكه واستنبائه لم يكن له نطق عن الهوى كيف وقد تحنك ونبي، وفيه حث لهم على أن يشاهدوا منطق الحكيم ﴿عَلَيْهِ﴾ الضمير للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم والمفعول الثاني محذوف أى القرآن، أو الوحي، وجوز أبو حيان كون الضمير للقرآن، وأن المفعول الأول محذوف أى عليه الرسول عليه الصلاة والسلام ﴿شَدِيدُ الْقُوَى ٥﴾ هو جبريل عليه السلام كما قال ابن عباس. وقتادة. والربيع، فانه الواسطة في إبداء الخوارق وناهيك دليلاً على شدة قوته أنه قلع قرى قوم لوط من الماء الاسود الذي تحت الثرى وحملها على جناحه ورفعها إلى السماء ثم قلبها، وصاح بشمود صبيحة فأصبحوا جاثمين وكان هبوطه على الأنبياء عليهم السلام وصعوده في أسرع من رجعة الطرف، فهو لعمري أسرع من حركة ضياء الشمس على ما قرره في الحكمة الجديدة ﴿ذُو مَرَّةٍ﴾ ذو حصافة واستحكام في العقل كما قال بعضهم، فكان الأول وصف بقوة الفعل، وهذا وصف بقوة النظر والعقل لكن قيل: إن ذلك بيان لما وضع له اللفظ فان العرب تقول لكل قوى العقل والرأى (ذو مرة) من أمرت الحبل إذا أحكمت قتلته. وإلا فوصف الملك بمثله غير ظاهر فهو كناية عن ظهور الآثار البديعة، وعن سعيد بن المسيب ذو حكمة لأن كلام الحكماء متين، وروى الطستى أن نافع بن الأزرق سأل ابن عباس عنه فقال: ذو شدة في أمر الله عز وجل واستشهد له، وحي الطيبي عنه أنه قال: ذو منظر حسن واستصوبه الطبرى، وفي معناه قول مجاهد، ذو خلق حسن: وهو في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «لا تحل الصدقة لغنى ولا لذي مرة سوى» بمعنى ذى قوة، وفي الكشف إن المرة لأنها فى الأصل تدل على المرة بعد المرة تدل على زيادة القوة فلا تغفل ﴿فَاسْتَوَى ٦﴾ أى فاستقام على صورته الحقيقية التى خلقه الله تعالى عليها وذلك عند حراء فى مبادئ النبوة وكان له عليه الصلاة والسلام - كما فى حديث أخرجه الامام أحمد. وعبد بن حميد. وجماعة عن ابن مسعود - ستائة جناح كل جناح منها يسد الأفق فالاستواء ههنا بمعنى اعتدال الشئ فى ذاته كما قال الراغب، وهو المراد بالاستقامة لاضد الاعوجاج، ومنه استوى الثمر إذا نضج، وفى الكلام على ما قال الخفاجى: طى لأن وصفه عليه السلام بالقوة وبعض صفات البشر يدل على أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رآه فى غير هيئته الحقيقية وهذا تفصيل لجواب سؤال مقدر كأنه قيل: فهل رآه على صورته الحقيقية: فقيل: نعم رآه فاستوى الخ، وفى الارشاد أنه عطف على عليه بطريق التفسير فانه إلى قوله تعالى: (ما أوحى) بيان لكيفية التعليم، وتعقب بأن الكيفية غير منحصرة فيما ذكر، ومن هنا قيل: إن الفاء للسببية فان تشككه عليه السلام بشكله يتسبب عن قوته وقدرته على الخوارق أو عاطفة على (عليه) على معنى عليه على غير صورته الاصلية، ثم استوى على صورته الاصلية وتعقب بأنه لا يتم به التثام الكلام ويحسن به النظام، وقيل:

استوى بمعنى ارتفع والعطف على علم ، والمعنى ارتفع إلى السماء بعد أن عليه وأكثر الآثار تقتضى ما تقدم •
 ﴿ وَهُوَ بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى ٧ ﴾ أى الجهة العليا من السماء المقابلة للنظر، وأصله الناحية وما ذكره أهل الهيئة معنى اصطلاحى وينقسم عندهم إلى حقيقى وغيره كما فصل فى محله ، وأخرج ابن المنذر عن ابن عباس أن المراد به هنا مطالع الشمس وفى معناه قول الحسن : هو أفق المشرق، والجملة فى موضع الحال من فاعل استوى، وقال الفراء .
 والطبرى : إن هو عطف على الضمير المستتر فى استوى وهو عائد إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما أن ذلك عائد لجبريل عليه السلام، وجوز العكس، والجار متعلق باستوى وفيه العطف على الضمير المرفوع من غير فصل، وهو مذهب الكوفيين مع أن المعنى ليس عليه عند الآخرين ﴿ ثُمَّ دَنَا ﴾ أى ثم قرب جبريل عليه السلام من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ فَتَدَلَّى ٨ ﴾ فتعلق جبريل عليه الصلاة والسلام فى الهواء، ومنه تدلت الثمرة ودلى رجله من السرير . والدوالى الثمر المعلق كعناقيد العنب وأنشدوا لابی ذؤيب يصف مشتار عسل :

تدلى عليها بين سب وخيطة بجرداء مثل الوصف يكبو غرابها

ومن أسجاع ابنة الخس - كن حذراً كالقرلى إن رأى خيراً تدلى، وإن رأى شراً تولى - فالمراد بالتدلى دنو خاص فلا قلب ولا تأويل بإرادة الدنو كما فى الايضاح، نعم إن جعل بمعنى التازل من علو كما يرشد إليه الاشتقاق كان له وجه ﴿ فَكَانَ ﴾ أى جبريل عليه السلام من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ قَابَ قَوْسَيْنِ ﴾ أى من قسى العرب لأن الاطلاق ينصرف إلى متعارفهم، والقاب، وكذا القيب. والقاد. والقيد. والقيس المقدار، وقرأ يدين على قاد، وقرى قيد وقدر، وقد جاء التقدير بالقوس كالرمح والذراع وغيرهما ، ويقال على ما بين مقبض القوس وسيتها، وهى معطف من طرفها فلكل قوس قابان، وفسر به هنا قيل: وفى الكلام عليه قلب أى فكان قابى قوس، وفى الكشف لك أن تقول قابا قوس وقاب قوسين واحد دون قلب ، وعن مجاهد. والحسن أن قاب القوس ما بين وترها ومقبضها ولا حاجة إلى القلب عليه أيضا فإن هذا على ما قال: الخفافى إشارة إلى ما كانت العرب فى الجاهلية تفعله إذا تحالفوا فإنهم كانوا يخرجون قوسين ويلصقون إحداهما بالأخرى فيكون القاب ملاصقا للآخر حتى كأنهما ذا قاب واحد ثم ينزعونهما معا ويرهون بهما سهماً واحداً فيكون ذلك إشارة إلى أن رضا أحدهم رضا الآخر وسخطه سخطه لا يمكن خلافة، وعن ابن عباس القوس هنا ذراع يقاس به الأطوال وإليه ذهب أبو رزين، وذكر الثعلبى أنه من لغة الحجاز، وأياً ما كان فالمعنى على حذف مضاف - أى فكان ذا قاب قوسين - ونحوه قوله :

فادرك إبقاء العرادة ظللها وقد جعلتنى من (خزيمة أصبعا)

فإنه على معنى ذا مقدار أصبع وهو القرب فكانه قيل فكان قريباً منه، وجوز أن يكون ضمير كان للمسافة بتأويلها بالبعد ونحوه فلا حاجة إلى اعتبار الحذف وليس بذاك ﴿ أَوْ أَدْنَى ٩ ﴾ أى أو أقرب من ذلك، و(أو) للشك من جهة العباد على معنى إذا رآه الرأى يقول هو قاب قوسين أو أدنى، والمراد إفادة شدة القرب ﴿ فَأَوْحَى ﴾ أى جبريل عليه السلام ﴿ إِلَى عَبْدِهِ ﴾ أى عبد الله وهو النبي ﷺ ، والاضمار ولم يجر له تعالى ذكر لكونه فى غاية الظهور ومثله كثير فى الكلام ، ومنه (ولو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا ما ترك على ظهورها من دابة)

وقوله سبحانه: (إنا أنزلناه في ليلة القدر) ﴿مَا أَوْحَىٰ ١٥﴾ أي الذي أوحاه والضمير المستتر لجبريل عليه السلام أيضاً، وإيهام الموحى به للتفخيم فهذا نظير قوله تعالى: (فغشيهم من اليم ما غشيهم) وقال أبو زيد: الضمير المستتر لله عز وجل أي أوحى جبريل إلى عبد الله ما أوحاه الله إلى جبريل، والأول مروى عن الحسن وهو الأحسن، وقيل: ضمير (أوحى) الأول والثاني لله تعالى، والمراد بالعبد جبريل عليه السلام وهو كما ترى ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ﴾ أي فؤاد محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿مَا رَأَىٰ ١١﴾ ما رآه يبصره من صورة جبريل عليه السلام أي ما قال فؤاده صلى الله تعالى عليه وسلم لما رآه يبصره لم أعرفك ولو قال ذلك لكان كاذباً لأنه عرفه بقلبه كما رآه يبصره فهو من قولهم كذب إذا قال كذباً فما كذب بمعنى ما قال الكذب، وقيل: أي (ما كذب الفؤاد) البصر فيما حكا له من صورة جبريل عليه السلام وما في عالم الملكوت تدرك أولاً بالقلب ثم تنتقل منه إلى البصر. قرأ أبو رجاء وأبو جعفر. وقتادة والجحدري. وخالد بن الياس. وهشام عن ابن عامر (ما كذب) مشدداً أي صدقه ولم يشك أنه جبريل عليه السلام بصورته، وفي الآيات من تحقيق أمر الوحي ما فيها، وفي الكشف أنه لما قال سبحانه: (إن هو إلا وحي) أي من عند الله تعالى (يوحي) ذكر جل وعلا ما يصور هذا المعنى ويفصله ليتأكد أنه وحي وأنه ليس من الشعر وحديث السكهان في شيء فقال تعالى (علم صاحبكم) هذا الوحي من هو على هذه الصفات، وقوله تعالى: (فاستوى) وحديث قيامه بصورته الحقيقية ليؤكد أن ما يأتيه في صورة دحية هو هو فقد رآه بصورة نفسه وعرفه حق معرفته فلا يشتبه عليه بوجه، وقوله تعالى: (ثم دنا فتدلى) تتميم لحديث نزوله إليه عليه الصلاة والسلام وإتيانه بالمنزل، وقوله سبحانه: (فاوحي) أي جبريل ذلك الوحي الذي مر أنه من عند الله تعالى إلى عبد الله وإنما قال سبحانه: - ما أوحى - ولم يأت بالضمير تفخيماً لشأن المنزل وأنه شيء يجل عن الوصف فأني يستجيز أحد من نفسه أن يقول إنه شعر أو حديث كاهن، وإيثار عبده بدل إليه أي إلى صاحبكم لإضافة الاختصاص وإيثار الضمير على الاسم العلم في هذا المقام لترشيحه وأنه ليس عبداً إلا له عز وجل فلا لبس لشهرته بأنه عبد الله لا غير، وجاز أن يكون التقدير فاوحي الله تعالى بسببه أي بسبب هذا المعلم إلى عبده ففي الفاء دلالة على هذا المعنى وهذا وجه أيضاً سديد، ثم قال سبحانه: (ما كذب الفؤاد ما رأى) على معنى أنه لما عرفه وحققه لم يكذبه فؤاده بعد ذلك ولو تصور بغير تلك الصورة إنه جبريل، فهذا نظم سرى مرعى فيه النكت حق الرعاية مطابق للوجود لم يعدل به عن واجب الوفاق بين البداية والنهاية انتهى *

وهو كلام نفيس يرجح به ما روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها وسيأتي ذلك إن شاء الله عز وجل بماله وعليه ﴿أَقْتَمَارُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ١٢﴾ أي أتكذبونه فتجادلونه على ما يراه معاينة فتمارونه عطف على مخدوف على مذهب إليه الزمخشري من المراء وهو المجادلة واشتقاقه من مرى الناقة إذا مسح ظهرها وضرعها ليخرج لبنها وتدر به فشبّه به الجدال لأن كلا من المتجادلين يطلب الوقوف على ما عند الآخر ليلزمه الحجة فكأنه يستخرج دزّه *

وقرأ على كرم الله تعالى وجهه. وعبد الله. وابن عباس. والجحدري. ويعقوب. وابن سعدان. وحزمة. والكسائي. وخلف (أقتمارونه) بفتح التاء وسكون الميم مضارع مريت أي جحدت يقال: مريته حقه إذا جحدته، وأنشدوا لذلك قول الشاعر:

لئن هجرت أخا صدق ومكرمة لقد (مريت) أخا ما كان يمرىكا

أو مضارع مريته إذا غلبته في المراء على أنه من باب المغالبة، ويجوز حمل ما في البيت عليه وعدى الفعل بعلى وكان حقه أن يعدى بنى لتضمينه معنى المغالبة فإن المجادل والجاد يقصدان بفعلهما غلبة الخصم، وقرأ عبد الله فيما حكى ابن خالويه والشعبي فيما ذكر شعبة (أفتمرونه) بضم التاء وسكون الميم مضارع أمرت قال أبو حاتم: وهو غلط، والمراد بما يرى ما رآه من صورة جبريل عليه السلام، وعبر بالمضارع استحضراراً للصورة الماضية لما فيها من الغرابة، وفي البحر جئ بصيغة المضارع وإن كانت الرؤية قد مضت إشارة إلى ما يمكن حدوثه بعد، رقيق: المراد (أفتمرونه على ما يرى) من الصور التي يظهر بها جبريل عليه السلام بعد ما رآه قبل وحققه بحيث لا يشبه عليه بأى صورة ظهر فالتعبير بالمضارع على ظاهره ﴿وَلَقَدْ رَآهُ﴾ أى رأى النبي جبريل عليه السلام في صورته التي خلقه الله تعالى عليها ﴿نَزْلَةً أُخْرَى ۚ﴾ أى مرة أخرى من النزول وهي فعلة من النزول أقيمت مقام المرة ونصبت نصبها على الظرفية لأن أصل المرة مصدر مزير ولشدة اتصال الفعل بالزمان يعبر به عنه ولم يقل مرة بدلها ليفيد أن الرؤية في هذه المرة كانت بتزول ودنو كالرؤية في المرة الأولى الدال عليها مامر، وقال الحوفي: وابن عطية: إن نزلة منصوب على المصدرية للحال المقدرة أى نازلاً نزلة، وجوز أبو البقاء كونه منصوباً على المصدرية - لرأى - من معناه أى رؤية أخرى وفيه نظر، والمراد من الجملة القسمية نفى الريبة والشك عن المرة الأخيرة وكانت ليلة الاسراء ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى﴾ هي شجرة نبق عن يمين العرش في السماء السابعة على المشهور، وفي حديث آخر جده أحمد ومسلم. وأبو هريرة وغيرهم في السماء السادسة نبقتها كقلال حجر وأوراقها مثل أذان الفيلة يسير الراكب في ظلها سبعين عاماً لا يقطعها، وأخرج الحاكم وصححه عن أسماء بنت أبي بكر رضى الله تعالى عنهما مرفوعاً «يسير الراكب في الفتن منها مائة سنة» والاحاديث ظاهرة في أنها شجرة نبق حقيقة •

والنبات في الشاهد يكون ترايا ومائياً وهوائياً، ولا يعد من الله تعالى أن يخلقه في أى مكان شاء وقد أخبر سبحانه عن شجرة الزقوم أنها تنبت في أصل الجحيم، وقيل: إطلاق السدرة عليها مجاز لأنها تجتمع عندها الملائكة عليهم السلام كما يجتمع الناس في ظل السدرة، و(المنتهى) اسم مكان وجوز كونه مصدراً ميمياً، وقيل: لها (سدرة المنتهى) لأنها كما أخرج عبد بن حميد. وابن أبي حاتم عن ابن عباس إليها ينتهى علم كل عالم وما وراءها لا يعلمه إلا الله تعالى، أو لأنها ينتهى إليها علم الأنبياء عليهم السلام ويعزب عنهم عما وراءها. أو لأنها تنتهى إليها الخلائق بأن تعرض على الله تعالى عندها، أو لأنها ينتهى إليها ما ينزل من فوقها وما يصعد من تحتها. أو لأنها تنتهى إليها أرواح الشهداء أو أرواح المؤمنين مطلقاً. أو لانتهاه من رفع إليها في الكرامة، وفي الكشف كأنها منتهى الجنة وآخرها، وإضافة (سدرة) إلى (المنتهى) من إضافة الشيء لمحله كما في أشجار البستان، وجوز أن تكون من إضافة المحل إلى الحال كما في قولك كتاب الفقه، وقيل: يجوز أن يكون المراد بالمنتهى الله عز وجل فالإضافة من إضافة المالك إلى المالك أى (سدرة) الله الذى إليه (المنتهى) كما قال سبحانه: (وَأَن إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَى) وعد ذلك من باب الحذف والإيصال ولا يخفى أن هذا القول يكاد يكون المنتهى في البعد ﴿عِنْدَهَا﴾ أى عند السدرة، وجوز أن يكون الضمير للنزلة وهو نازل عن رتبة القبول ﴿جَنَّةَ الْمَأْوَىٰ ۚ﴾ التى يأوى إليها المتقون يوم القيامة كما روى عن الحسن، واستدل به على أن الجنة في السماء، وقال ابن عباس بخلاف عنه. وقادة:

هي جنة تأوى إليها أرواح الشهداء وليست بالتي وعد المتقون ، وقيل : هي جنة تأوى إليها الملائكة عليهم السلام والاول أظهر ، والمأوى على مانص عليه الجمهور اسم مكان وإضافة الجنة اليه بيانية ، وقيل : من إضافة الموصوف إلى الصفة كما في مسجد الجامع ، وتعقب بأن اسم المكان لا يوصف به ، والجملة حالية ، وقيل : الحال هو الظرف ، و (جنة) مرتفع به على الفاعلية ، وقرأ على كرم الله تعالى وجهه . وأبو الدرداء . وأبو هريرة . وابن الزبير . وأنس . وزر . ومحمد بن كعب . وقتادة : (جنة) بهاء الضمير وهو ضمير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وجن فعل ماضى أي عندها ستره إيواء الله تعالى ، وجعل صنعه به ، أو ستره المأوى بظلاله ودخل فيه على أن (المأوى) مصدر ميمي ، أو اسم مكان ، وجهه بمعنى ستره ، قال أبو البقاء : شاذ والمستعمل أجنه ، ولهذا قالت عائشة رضي الله تعالى عنها . وكذا جمع من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين : من قرأ به فأجنه الله تعالى أي جعله مجنوناً أو أدخله الجن وهو القبر ، وأنت تعلم أنه إذا صح أنه قرأ به الامير كرم الله تعالى وجهه ومن معه من أكابر الصحابة فليس لأحد رده من حيث الشذوذ في الاستعمال ، وعائشة قد حكى عنها الاجازة أيضاً .

﴿ إِذْ يَغْشَى السُّدْرَةَ مَا يَغْشَى ﴾ متعلق برآه ، وقيل : بما بعد من الجملة المنفية ولا يضر التقدم على (ما) النافية للتوسع في الظرف والغشيان بمعنى التغطية والستر ، ومنه الغواشي أو بمعنى الاتيان يقال فلان يغشى زيدا كل حين أي يأتيه . والاول هو الاليق بالمقام ، وفي إبهام (ما يغشى) من التفخيم مالا يخفى فكأن الغاشي أمر لا يحيط به نطاق البيان ولا تسعه أركان الازهان ، وصيغة المضارع لحكاية الحال الماضية استحضاراً لصورتها البديعة ، وجوز أن يكون للايذان باستمرار الغشيان بطريق التجدد ، وورد في بعض الاخبار تعيين هذا الغاشي ، فعن الحسن غشياً نور رب العزة جل شأنه فاستنارت . ونحوه ماروى عن أبي هريرة يغشاه نور الخلاق سبحانه ، وعن ابن عباس غشياً رب العزة عز وجل وهو من المتشابه ، وقال ابن مسعود . ومجاهد . وإبراهيم : يغشاه جراد من ذهب ، وروى عن مجاهد أن ذلك تبدل أغصانها أولواً وياقوتاً وزبرجداً * .

وأخرج عبد بن حميد عن سلمة قال : استأذنت الملائكة الرب تبارك وتعالى أن ينظروا إلى النبي ﷺ فأذن لهم فغشيت الملائكة السدرة لينظروا اليه عليه الصلاة والسلام ، وفي حديث « رأيت على كل ورقة من ورقها ملكاً قائماً يسبح الله تعالى » وقيل : يغشاهما رفرف من طير خضر ، والابهام على هذا كله على نحو ماتقدم * . ﴿ مَا زَاغَ الْبَصَرُ ﴾ أي ما مال بصر رسول الله صلى الله تعالى عليه عما رآه ﴿ وَمَا طَغَى ﴾ وما تجاوزه بل أثبتته إثباتاً صحيحاً مستيقناً ، وهذا تحقيق للامر ونفي للريب عنه ، أو ما عدل عن رؤية العجائب التي أمر برؤيتها وما جاوزها إلى ما لم يؤمر برؤيته .

﴿ لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى ﴾ ١٨ أي والله لقد رأى الآيات الكبرى من آياته تعالى وعجائبه الملكية والملكوية ليلة المعراج . فالكبرى - صفة موصوف محذوف مفعول لرأى أقيمت مقامه بعد حذفه وقدر مجموعاً ليطابق الواقع ، وجوز أن تكون (الكبرى) صفة المذكور على معنى ، و (لقد رأى) بعضاً من الآيات الكبرى ، ورجح الاول بأن المقام يقتضى التعظيم والمبالغة فينبغي أن يصرح بأن المرأى الآيات الكبرى وجوزت الوصفية المذكورة مع كون من مزيدة ، وأنت تعلم أن زيادة من في الاثبات ليس مجمعا على جوازه ، وجاء في بعض الاخبار تعيين مارأى عليه الصلاة والسلام ، أخرجه البخاري . وابن جرير . وابن المنذر . وجماعة عن ابن مسعود أنه قال في

الآية رأى رفرفاً أخضر من الجنة قد سد الأفق . وعن ابن زيد رأى جبريل عليه السلام في الصورة التي هو بها، والذي ينبغي أن لا يحمل ذلك على الحصر كما لا يخفى فقد رأى عليه الصلاة والسلام آيات كبرى ليلة المعراج لا تحصى ولا تكاد تستقصى (هذا وفي الآيات) أقوال غير ما تقدم ، فعن الحسن أن (شديد القوى) هو الله تعالى، وجمع (القوى) للتعظيم ويفسر (ذو مرة) عليه بذى حكمة ونحوه مما يليق أن يكون وصفاً له عز وجل، وجعل أبو حيان الضميرين في قوله تعالى: (فاستوى وهو بالأفق الأعلى) عليه له سبحانه أيضاً، وقال إن ذلك على معنى العظمة والقدرة والسلطان، ولعل الحسن يجعل الضمائر في قوله سبحانه: (ثم دنا فتدلى فكان قاب قوسين أو أدنى فأوحى إلى عبده ما أوحى) له عز وجل أيضاً، وكذا الضمير المنصوب في قوله تعالى: (ولقد رآه نزلة أخرى) فقد كان عليه الرحمة يحلف بالله تعالى ، لقد رأى محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ربه وفسر دنوه تعالى من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم برفع مكاته ﷺ عنده سبحانه وتدليه جل وعلا بجذبه بشارته إلى جانب القدس ، ويقال لهذا الجذب : الفناء في الله تعالى عند المتألهين ، وأريد بنزوله سبحانه نوع من دنوه المعنوي جل شأنه . ومذهب السلف في مثل ذلك إرجاع عليه إلى الله تعالى بعد نفى التشبيه ، وجوز أن تكون الضمائر في (دنا فتدلى فكان قاب قوسين أو أدنى) على ما روى عن الحسن للنبي ﷺ ، والمراد ثم دنا النبي عليه الصلاة والسلام من ربه سبحانه فكان منه عز وجل (قاب قوسين أو أدنى) والضمائر في (فأوحى) الخ لله تعالى ، وقيل : (إلى عبده) ولم يقل إليه للتعظيم ، وأمر المتشابه قد علم، وذهب غير واحد في قوله تعالى : (عليه شديد القوى) إلى قوله سبحانه: (وهو بالأوفق الأعلى) إلى أنه في أمر الوحي وتلقيه من جبريل عليه السلام على ما سمعت فيما تقدم، وفي قوله تعالى : (ثم دنا فتدلى) الخ إلى أنه في أمر العروج إلى الجباب الأقدس ودنوه سبحانه منه صلى الله تعالى عليه وسلم ورؤيته عليه السلام إياه جل وعلا فالضمائر في (دنا، وتدلى) وكان و (أوحى) وكذا الضمير المنصوب في (رآه) لله عز وجل، ويشهد لهذا ما في حديث أنس عند البخاري من طريق شريك بن عبد الله « ثم علا به فوق ذلك بما لا يعلمه إلا الله حتى جاء سدرة المنتهى ودنا الجبار رب العزة فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى فأوحى إليه فيما أوحى خمسين صلاة » الحديث ، فإنه ظاهر فيما ذكره .

واستدل بذلك مثبتو الرؤية كبر الأمة ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وغيره، وأدعت عائشة رضي الله تعالى عنها خلاف ذلك ، أخرج مسلم عن مسروق قال : « كنت متكئاً عند عائشة فقالت : يا أبا عائشة ثلاث من تكلم بواحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية قلت ما هن؟ قالت : من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية ، قال : وكنت متكئاً فجلست فقلت : يا أم المؤمنين أنظريني ولا تعجليني ألم يقل الله تعالى : (ولقد رآه بالأفق المبين) (ولقد رآه نزلة أخرى)؟ فقالت : أنا أول هذه الأمة سألت عن ذلك رسول الله ﷺ ، فقال : لا إنما هو جبريل لم أره على صورته الذي خلق عليها غير هاتين المرتين رأيتُه منهبطاً من السماء ساداً أعظم خلقه ما بين السماء إلى الأرض ، الحديث ، وفي رواية ابن مردويه من طريق أخرى عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق « فقالت : أنا أول من سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن هذا فقلت : يا رسول الله هل رأيت ربك؟ فقال : إنما رأيت جبريل منهبطاً » ولا يخفى أن جواب رسول الله عليه الصلاة والسلام ظاهر في أن الضمير المنصوب في (رآه) ليس راجعاً إليه تعالى بل إلى جبريل عليه السلام ، وشاع أنها تنفى أن يكون صلى الله تعالى عليه وسلم رأى ربه سبحانه مطلقاً ، وتستدل لذلك بقوله تعالى : (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار) وقوله

سبحانه. (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا) وهو ظاهر ما ذكره البخاري في صحيحه في تفسير هذه السورة ، وقال بعضهم : إنما تنفي رؤية تدل عليها الآية التي نحن فيها وهي التي احتج بها مسروق *

وحاصل ما روى عنها نفي صحة الاحتجاج بالآية المذكورة على رؤيته عليه الصلاة والسلام ربه سبحانه ببيان أن مرجع الضمير فيها إنما هو جبريل عليه السلام على ما يدل عليه جواب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إياها، وحمل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في جوابها «لا» على أنه نفي للرؤية المخصوصة وهي التي يظن دلالة الآية عليها ويرجع إلى نفي الدلالة ولا يلزم من انتفاء الخاص انتفاء المطلق ، والانصاف أن الاخبار ظاهرة في أنها تنفي الرؤية مطلقاً ، وتستدل عليه بالآيتين السابقتين ، وقد أجاب عنهما مثبتو الرؤية بما هو مذكور في محله ، والظاهر أن ابن عباس لم يقل بالرؤية إلا عن سماع ، وقد أخرج عنه أحمد أنه قال : « قال رسول الله ﷺ : رأيت ربى » ذكره الشيخ محمد الصالحى الشامى تلميذ الحافظ السيوطى فى الآيات البينات وصححه ، وجمع بعضهم بين قولى ابن عباس. وعائشة بأن قول عائشة محمول على نفي رؤيته تعالى فى نوره الذى هو نوره المنعوت بأنه لا يقوله بصر ، وقول ابن عباس محمول على ثبوت رؤيته تعالى فى نوره الذى لا يذهب بالأبصار بقرينة قوله فى جواب عكرمة عن قوله تعالى : (لا تدركه الأبصار) : ويحك ذاك إذا تجلى بنوره الذى هو نوره ، وبه يظهر الجمع بين حديثى أبى ذر ، أخرج مسلم من طريق يزيد بن إبراهيم عن قتادة عن عبد الله بن شقيق عن أبى ذر قال : سألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هل رأيت ربك ؟ قال : « نورانى أراه » ومن طريق هشام . وهما كلاهما عن قتادة عن عبد الله قال : قلت لأبى ذر لو رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لسألت فقال : عن أى شئ كنت تسأله ؟ قال : كنت أسأله هل رأيت ربك ؟ فقال أبو ذر : قد سألته فقال : « رأيت نوراً » فيحمل النور فى الحديث الاول على النور القاهر للأبصار بجعل التنوين للنوعية أو للتعظيم ، والنور فى الثانى على ما لا يقوم له البصر والتنوين للنوعية ، وإن صحت رواية الاول كما حكاه أبو عبد الله المازرى بلفظ « نورانى » بفتح الراء وكسر النون وتشديد الياء لم يكن اختلاف بين الحديثين ويكون نورانى بمعنى المنسوب إلى النور على خلاف القياس ويكون المنسوب اليه هو نوره الذى هو نوره ، والمنسوب هو النور المحمول على الحجاب حمل مواطأة فى حديث السبحات فى قوله عليه الصلاة والسلام : « حجاب النور » وهو النور المانع من الإحراق الذى يقوم له البصره ثم إن القائلين بالرؤية اختلفوا ، فمنهم من قال : إنه عليه الصلاة والسلام رأى ربه سبحانه بعينه ، وروى ذلك ابن مردويه عن ابن عباس ، وهو مروى أيضاً عن ابن مسعود . وأبى هريرة . وأحمد بن حنبل ، ومنهم من قال : رآه عز وجل بقلبه ، وروى ذلك عن أبى ذر ، أخرج النسائى عنه أنه قال : « رأى رسول الله ﷺ ربه بقلبه ولم يره ببصره » وكذا روى عن محمد بن كعب القرظى بل أخرج عبد بن حميد . وابن المنذر . وابن أبى حاتم عنه أنه قال : قالوا : يا رسول الله رأيت ربك ؟ قال : « رأيت بؤادى مرتين ولم أره بعينى ثم قرأ ما كذب الفؤاد ما رأى » وفى حديث عن ابن عباس يرفعه « فجعل نور بصرى فى فؤادى فنظرت اليه ببؤادى » وكأن التقدير فى الآية على هذا (ما كذب الفؤاد فيما رأى) ، ومنهم من ذهب إلى أن إحدى الرؤيتين كانت بالعين والاخرى بالفؤاد وهى رواية عن ابن عباس ، أخرج الطبرانى . وابن مردويه عنه أنه قال : إن محمداً صلى الله تعالى عليه وسلم رأى ربه عز وجل مرتين مرة يبصره ومرة ببؤاده ، ونقل القاضي عياض عن بعض مشايخه أنه توقف أى

في الرؤية بالعين ، وقال : إنه ليس عليه دليل واضح قال في الكشف : لأن الروايات مصرحة بالرؤية أما أنها بالعين فلا ، وعن الامام أحمد أنه كان يقول : إذا سئل عن الرؤية رآه رآه حتى ينقطع نفسه ولا يزيد على ذلك وكأنه لم يثبت عنده ماذكرناه ، واختلف فيما يقتضيه ظاهر النظم الجليل فجزم صاحب الكشف بأنه ما عليه إلا كثرون من أن الدنو والتدلى مقسم ما بين النبي وجبريل صلاة الله تعالى وسلامه عليهما أي وأن المرئي هو جبريل عابه السلام ، وإذا صح خبر جوابه عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله تعالى عنها لم يكن لأحد محيص عن القول به ، وقال العلامة الطيبي : الذي يقتضيه النظم إجراء الكلام إلى قوله تعالى : (وهو بالآفاق الأعلى) على أمر الوحي وتلقيه من الملك ورفع شبه الخصوم ، ومن قوله سبحانه : (ثم دنا فتدلى) إلى قوله سبحانه : (من آيات ربه الكبرى) على أمر العروج إلى الجنان الأقدس ، ثم قال : ولا يخفى على كل ذي لب إباء مقام (فأوحى) الحل على أن جبريل أوحى إلى عبد الله (ما أوحى) إذ لا يذوق منه أرباب القلوب إلا معنى المناغاة بين المتسارين وما يضيق عنه بساط الوهم ولا يطيقه نطاق الفهم ، وكلمة (ثم) على هذا للتراخي الرتبى والفرق بين الوحيين أن أحدهما وحي بواسطة وتعليم ، والآخر بغير واسطة بجهة التكريم فيحصل عنه عنده الترقى من مقام (وما منا إلا له مقام معلوم) إلى مخدع (قاب قوسين أو أدنى) وعن جعفر الصادق عليه الرضا أنه قال : لما قرب الحبيب غاية القرب نالته غاية الهيبة فلا طفه الحق سبحانه بغاية اللطف لأنه لا تتحمل غاية الهيبة إلا بغاية اللطف ، وذلك قوله تعالى : (فأوحى إلى عبده ما أوحى) أي كان ما كان وجرى ما جرى قال الحبيب للحبيب ما يقول الحبيب لحبيبه وألطف به إلطاف الحبيب بحبيبه وأسر إليه ما يسر الحبيب إلى حبيبه فأخفيا ولم يطلعا على سرهما أحداً وإلى نحو هذا يشير ابن الفارض بقوله :

ولقد خلوت مع الحبيب وبيننا سرّاً أرق من النسيم إذا سرى

ومعظم الصوفية على هذا فيقولون بدنوا الله عز وجل من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ودنوه منه سبحانه على الوجه اللائق وكذا يقولون بالرؤية كذلك ، وقال بعضهم في قوله تعالى : (مازاغ البصر وماطغى) : مازاغ بصر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وما التفت إلى الجنة ومزخرقاتها ولا إلى الجحيم وزفراتها بل كان شاخصاً إلى الحق (وماطغى) عن الصراط المستقيم ، وقال أبو حفص السهروردي : مازاغ البصر حيث لم يتخلف عن البصيرة ولم يتقاصر (وماطغى) لم يسبق البصر البصيرة ويتعدى مقامه ، وقال سهل بن عبد الله التستري : لم يرجع رسول الله عليه الصلاة والسلام إلى شاهد نفسه وإلى مشاهدتها وإنما كان مشاهداً لربه تعالى يشاهد ما يظهر عليه من الصفات التي أوجبت الثبوت في ذلك الحل ، وأرجع بعضهم الضمير في قوله تعالى : (وهو بالآفاق الأعلى) إلى النبي عليه الصلاة والسلام وهو منتهى وصول اللطائف ، وفسر (سدره المنتهى) بما يكون منتهى سير السالكين إليه ولا يمكن لهم مجاوزته إلا بجذبة من جذبات الحق ، وقالوا في (قاب قوسين) ما قالوا وأنا أقول برؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم ربه سبحانه وبدنوه منه سبحانه على الوجه اللائق ذهب فيما اقتضاه ظاهر النظم الجليل إلى مقاله صاحب الكشف أم ذهب فيه إلى مقاله الطيبي فتأمل والله تعالى الموفق .

﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ۚ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ ۚ ۖ هِيَ أَصْنَامٌ كَانَتْ لَهُمْ فَالَاتٌ كَمَا قَالَ قَتَادَةُ : لثَقِيفَ بِالطَّائِفِ ، وَأَنشَدُوا

وفرت ثقيف إلى (لاتها) بمنقلب الخائب الخاسر

وقال أبو عبيدة . وغيره : كان بالكعبة ، وقال ابن زيد : كان بنخلة عند سوق عكاظ يعبده قريش ، ورجح ابن عطية قول قتادة ، وقال أبو حيان : يمكن الجمع بأن يكون المسمى بذلك أصناماً فأخبر عن كل صنم بمكانه ، والتاء فيه قيل : أصلية وهي لام الكلمة كالباء في باب ، وألفه منقلبة فيما يظهر من ياء لان مادة (ل ي ت) موجودة فإن وجدت مادة (ل و ت) جاز أن تكون منقلبة من واو ، وقيل : تاء العوض ، والأصل لوية بزنة فعلة من لوى لانهم كانوا يلون عليه ويعتكفون للعبادة ، أو يلتون عليه أى يطوفون تخفف بحذف الياء وأبدلت واره ألفاً ، وعوض عن الياء تاء أفصارت كثناء أخت وبنت ، ولذا وقف عليها بالتاء ، وقرأ ابن عباس . ومجاهد . ومنصور بن المعتمر . وأبو صالح . وطلحة . وأبو الجوزاء . ويعقوب . وابن كثير في رواية بتشديد التاء على أنه اسم فاعل من لت يلت إذا عجن قيل : كان رجل يلت السويق للحاج على حجر فلما مات عبدوا ذلك الحجر إجلالاً له وسموه بذلك ، وعن مجاهد أنه كان على صخرة في الطائف يصنع حيساً ويطعم من يمر من الناس فلما مات عبدوه ، وأخرج ابن أبي حاتم . وابن مردويه عن ابن عباس أنه كان يلت السويق على الحجر فلا يشرب منه أحد إلا سمن فعبده ، وأخرج الفاكهي عنه أنه لما مات قال لهم عمرو بن لحي : إنه لم يمت ولكنه دخل الصخرة فعبدوها وبنوا عليها بيتاً ، وأخرج ابن المنذر عن ابن جريج أنه قال : كان رجل من ثقيف يلت السويق بالزيت فلما توفي جعلوا قبره وثناً ، وزعم الناس أنه عامر بن الظرب أحد عدوان ، وقيل : غير ذلك (والعزى) لغطفان وهي على المشهور سمره بنخلة - كما قال قتادة - وأصلها تأنيث الأعز ، وأخرج النسائي . وابن مردويه عن أبي الطفيل قال : « لما فتح رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مكة بعث خالد بن الوليد إلى نخلة وكانت بها العزى فأناها خالد وكانت ثلاث سمرة فقطع السمرة وهدم البيت الذي كان عليها ثم أتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فأخبره فقال : ارجع فانك لم تصنع شيئاً فرجع خالد فلما أبصرته السدنة مضوا وهم يقولون يا عزي يا عزي فأناها فاذا امرأة عريانة ناشرة شعرها تحو التراب على رأسها فجعل يضربها بالسيف حتى قتلها ثم رجع إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فأخبره فقال عليه الصلاة والسلام : تلك العزى » وفي رواية أنه صلى الله تعالى عليه وسلم بعث إليها خالداً فقطعها فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها داعية ويلها واضعة يدها على رأسها فضربها بالسيف حتى قتلها وهو يقول :

يا عز كفرانك لا سبحانه إني رأيت الله قد أهانك

ورجع فأخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال عليه الصلاة والسلام : تلك العزى ولن تعبد أبداً » وقال ابن زيد : كانت العزى بالطائف ، وقال أبو عبيدة : كانت بالكعبة ، وأيده في البحر بقول أبي سفيان في بعض الحروب للمسلمين لنا العزى ولا عزي لكم ، وذكر فيه أنه صنم وجمع بمثل ما تقدم ، (ومناة) قيل : صخرة كانت لهذيل . وخزاعة ، وعن ابن عباس لثقيف ، وعن قتادة للانصار بقديد ، وقال أبو عبيدة : كانت بالكعبة أيضاً ، واستظهر أبو حيان أنها ثلاثتها كانت فيها قال : لأن المخاطب في قوله تعالى : أرأيتم قريش ؟ وفيه بحث ، ومناة مقصورة قيل : وزنها فعلة ، وسميت بذلك لان دماء النساء كانت تمنى عندها أى تراق ، وقرأ ابن كثير على مافي البحر مناة بالمد والهمز كما في قوله :

ألا هل أتى تيم بن عبد (مناة) على النأى فيما بيننا ابن تميم

ووزنها مفعلة فالألف منقلبة عن واو كما في مقالة ، والهمزة أصل وهي مشتقة من النوء كأنهم كانوا

يستمطرون عندها الأنواء تبركاً بها ، والظاهر أن (الثالثة الأخرى) صفتان لمناة وهما على ما قيل : للتأكيد فان كونها ثالثة وأخرى مغايرة لما تقدمها معلوم غير محتاج للبيان ، وقال بعض الأجلة : (الثالثة) للتأكيد ، و (الأخرى) للذم بأنها متأخرة في الرتبة وضعية المقدار ، وتعقبه أبو حيان بأن آخر ومؤثته أخرى لم يوضعالذم ولا لمدح وإنما يدلان على معنى غير ، والحق أن ذلك باعتبار المفهوم الاصلى وهى تدل على ذم السابقتين أيضاً قال فى الكشف : هى اسم ذم يدل على وضاعة السابقتين بوجه أيضاً لان (أخرى) تأنيث آخر تستدعى المشاركة مع السابق فاذا أتى بها لفصد التأخر فى الرتبة عملاً بمفهومها الاصلى إذ لا يمكن العمل بالمفهوم العرفى لان السابقتين ليستا ثالثة أيضاً استدعت المشاركة قضاءً لحق التفضيل ، وكأنه قيل : (الأخرى) فى التأخر انتهى وهو حسن ، وذكر فى نكتة ذم مناة بهذا الذم أن الكسفرة كانوا يزعمون أنها أعظم الثلاثة فأكذبهم الله تعالى بذلك * وقال الامام : (الأخرى) صفة ذم كأنه قال سبحانه : (ومناة الثالثة) الدلية وذلك لأن اللات كان على صورة آدمى (والعزى) صورة نبات (ومناة) صورة صخرة ، فالآدمى أشرف من النبات ، والنبات أشرف من الجماد - فالجماد متأخر - ومناة جماد فهى فى أخريات المراتب ، وأنت تعلم أنه لا يتأتى على كل الاقوال ، وقيل : (الأخرى) صفة للعزى لأنها ثانية اللات ، والثانية يقال لها (الأخرى) وأخرت لموافقة رموس الآى ، وقال الحسن ابن المفضل : فى الكلام تقديم وتأخير ، والتقدير والعزى الأخرى (ومناة الثالثة) ولعمري إنه ليس بشئ ، والكلام خطاب لعبدة هذه المذكورات وقد كانوا مع عبادتهم لها يقولون : إن الملائكة عليهم السلام وتلك المعبودات الباطلة بنات الله تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً فقل لهم توبيخاً وتبكيثاً : (أفأيتم) الخ والهمزة للانكار والفاء لتوجيهه إلى ترتيب الرؤية على ما ذكر من شئون الله تعالى المنافية لها غاية المنافاة وهى عليه عند كثير ، ومفعولها الثانى على ما اختاره بعضهم محذوف لدلالة الحال عليه ، فالمعنى أعقيب ما سمعتم من آثار كمال عظمة الله عز وجل فى ملكه وملكوته وجلاله وجبروته وإحكام قدرته ونفاذ أمره أيتم هذه الاصنام مع غاية حقارتها بنات الله سبحانه وتعالى * وقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ الذِّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ ۚ ﴾ (التوبىخ) معنى على ذلك التوبيخ ومداره تفضيل جانب أنفسهم على جنابه عز وجل حيث جعلوا له تعالى الاناث واختاروا لأنفسهم الذكور ، ومناط الاول نفس تلك النسبة ، وقيل : المعنى (أفأيتم) هذه الاصنام مع حقارتها وذلتها شركاء لله سبحانه مع ما تقدم من عظمتهم ، وقيل : المعنى أخبروني عن آلهتكم هل لها شئ من القدرة والعظمة التى وصف بها رب العزة فى الآى السابقة ، وقيل : المعنى أظننتم أن هذه الاصنام التى تعبدونها تنفعكم ، وقيل : المعنى (أفأيتم) هذه الاصنام إن عبدتموها لا تنفعكم وإن تركتموها لا تضركم ، ولا يخفى أن قوله تعالى : (ألكم) الخ لا يلشتم مع ما قبله على جميع هذه الاقوال التثامه على القول السابق ، وقيل : إن قوله سبحانه : (ألكم) الخ فى موضع المفعول الثانى للرؤية وخلوها عن العائد إلى المفعول الاول لما أن الاصل أخبروني أن اللات والعزى ومناة ألكم الذكور وهن أى تلك الاصنام فوضع موضعها الاثنى لمراعاة الفواصل وتحقيق مناط التوبيخ وهو على تكلفه يقتضى اقتصار التوبيخ على ترجيح جانبهم الحقيق الذليل على جناب الله تعالى العزيز الجليل من غير تعرض للتوبيخ على نسبة الولد اليه سبحانه ، وفى الكشف وجه النظم الجليل أنه بعد ما صور أمر الوحي تصويراً تاماً وحقيقه بأن ما يستمع به وحى لا شبهة فيه لانه رأى الآتى به وعرفه حق المعرفة قال سبحانه : (أفتأرونه على ما يرى) على معنى أتلاحونه بعد هذه البيانات على ما يرى من الآيات المحققة لانه على بينة من ربه سبحانه هادياً مهدياً ، وأنى يبقى للمراء مجال - وقد رآه نزلة أخرى - ١٩

وعرفه حق المعرفة، ثم قيل : (لقد رأى من آيات) الخ تنبيها على أن ماعد منها فهو أيضا نفي للضلالة والغواية وتحقيق للدراية والهداية *

وقوله تعالى : (أفرايتم) عطف على تمارونه وإدخال الهمزة لزيادة الانكار والفاء لأن القول بأمثاله مسبب عن الطبع والغناد وعدم الاصغاء لداعي الحق، والمعنى أبعد هذا البيان تستمرون على ما أنتم عليه من المراء فترون اللات والعزى ومناة أولاداً له تعالى ثم أحسها وسد مسد المفعول الثاني قوله تعالى : (ألكم) الخ زيادة للانكار فعلى هذا ليس (أفرايتم) في معنى الاستخبار وجاز أن يكون في معناه على معنى (أفتمارونه) فأخبروني هل لكم الذكر وله الأثنى ، والقول مقدر أى قفل لهم أخبروني والمعنى هو كذا تمكنا وتنبيها على أنه نتيجة مرأئهم وأن من كان هذا معتقده فهو على الضلال الذي لا ضلال بعده ولا يبعد عن أمثاله نسبة المهادين المهديين إلى ما هو فيه من النقص انتهى، وما ذكره أولاً وأولى وهو ليس بالبعيد عما ذكرنا ﴿ تلك ﴾ إشارة إلى القسمة المفهومة من الجملة الاستفهامية ﴿ إذا قسمة ضيزى ٢٢ ﴾ أى جائرة حيث جعلتم له سبحانه ما تستنكفون منه وبذلك فسر ضيزى ابن عباس . وقادة ، وفي معناه قول سفيان منقوصة، وابن زيد مخالفة، ومجاهد ومقاتل عوجاء، والحسن غير معتدلة، والظاهر أنه صفة، واختلف في يائه فقيل: منقلبة عن واو، وقيل: أصلية، ووزنه فعلى بضم الفاء كجلى وأثنى، ثم كسرت لتسلم الياء كما فعل ذلك في ييض جمع أبيض فان وزنه فعل بضم الفاء كحمر ثم كسرت الفاء لما ذكر ومثله شائع، ولم يجعل وزنه فعلى بالكسر ابتداءً لما ذهب إليه سيديويه من أن فعلى بالكسر لم يجئ عن العرب في الصفات وجعله بعضهم كذلك متمسكا بورود ذلك . فقد حكى ثعلب مشية حيكى، ورجل كيصى، وغيره امرأة عزهى وامرأة سعلى، ورد بأنه من النوادر والخل على الكثير المطرد في بابه أولى، وأيضاً يمكن أن يقال في حيكى وكيصى ما قيل في ضيزى، ويمنع ورود عزهى وسعلى فان المعروف عزهاة وسعلاة، وجوز أن يكون ضيزى فعلى بالكسر ابتداءً على أنه مصدر كذكرى ووصف به مبالغة، ووجئ هذا الوصف في المصادر كما ذكر، والأسماء الجامدة كدفلى وشعرى، والجمع كجلى كثير، وقرأ ابن كثير ضيزى بالهمز على أنه مصدر وصف به، وجوز أن يكون وصفاً وهو مضموم عومل معاملة المعتل لانه يؤول اليه . وقرأ ابن زيد ضيزى بفتح الصاد وبالياء على أنه كدعوى أو كسكرى ، ويقال ضؤزى بالواو والهمز وضم الفاء ؛ وقد حكى الكسائى ضاز يضاز ضازاً بالهمز وأنشد الاخفش :

فان تناعنها تقتصك وإن تغب فسهمك (مضنوز) وأنفك راغم

والاكثر ضاز بلا همز كما في قول امرئ القيس :

(ضازت) بنو أسد بحكمهم إذ يجعلون الرأس كالذنب

وأنشده ابن عباس على تفسيره السابق ﴿ إن هـ ﴾ الضمير للأصنام أى ما الأصنام باعتبار الألوهية التى تدعونها ﴿ إلا أسماء ﴾ محضة ليس فيها شئ، ما أصلا من معنى الألوهية؛ وقوله تعالى: ﴿ سَمِيتُوهَا ﴾ صفة للأسماء وضميرها لها لا للأصنام، والمعنى جعلتهم أسماء فان التسمية نسبة بين الاسم والمسمى فاذا قيست إلى الاسم فعنها جعله اسماً للمسمى وإن قيست إلى المسمى فعنها جعله مسمى للاسم وإنما اختير ههنا

المعنى الاول من غير تعرض للمسمى لتحقيق أن تلك الاصنام التي يسمونها آلهة أسماء مجردة ليس لها مسميات قطعاً كما في قوله سبحانه : (ماتعبدون من دونه إلا أسماء) الآية لأن هناك مسميات لكنها لا تستحق التسمية ، وقيل : هي للأسماء الثلاثة المذكورة حيث كانوا يطلقونها على تلك الاصنام لاعتقادهم أنها تستحق العكوف على عبادتها والاعزاز والتقرب اليها بالقرايين ، وتعقب بأنه لو سلم دلالة الاسماء المذكورة على ثبوت تلك المعاني الخاصة للاصنام فليس في سلبها عنها مزيد فائدة بل إنما هي في سلب الألوهية عنها كما هو زعمهم المشهور في حق جميع الاصنام على وجه برهاني فان انتفاء الوصف بطريق الأولوية أي ما هي شئ من الاشياء إلا أسماء خالية عن المسميات وضعتموها ﴿ أَنْتُمْ وَاَبَاؤُكُمْ ﴾ بمقتضى الاهواء الباطلة ﴿ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ ﴾ برهان يتعلقون به ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ ﴾ أي ما يتبعون فيما ذكر من التسمية والعمل بها ﴿ إِلَّا الظَّنَّ ﴾ إلا توهم أن ما هم عليه حق توهمهما باطلاً ، فالظن هنا مراد به التوهم وشاع استعماله فيه ، ويفهم من كلام الراغب أن التوهم من أفراد الظن ﴿ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ ﴾ أي والذي تشتهيه أنفسهم الامارة بالسوء على أن (ما) موصولة وعائدها مقدر - وأل - في الانفس للعهد ، أو عوض عن المضاف اليه ، وجوز كون (ما) مصدرية وكذا جوز كون - أل - للجنس والنفس من حيث هي إنما تهوى غير الأفضل لأنها مجبولة على حب الملاذ وإنما يسوقها إلى حسن العاقبة العقل ، والالفتات في (يتبعون) إلى الغيبة للايذان بأن تعداد قبايحهم اقتضى الاعراض عنهم ، وحكاية جناياتهم لغيرهم ، وقرأ ابن عباس . وابن مسعود . وابن وثاب . وطلحة . والاعمش وعيسى بن عمر - يتبعون - بقاء الخطاب ﴿ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى ﴾ حال من ضمير ﴿ يَتَّبِعُونَ ﴾ مقرر لبطلان ما هم عليه من اتباع الظن والهوى ، والمراد بالهدى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أو القرآن العظيم على أنه بمعنى الهادي أو جعله هدى مبالغة أي ما يتبعون إلا ذلك ، والحال لقد جاءهم من ربهم جل شأنه ما ينبغي لهم معه تركه واتباع سبيل الحق •

وحاصله (يتبعون) ذلك في حال ينافيه ، وجوز أن تكون الجملة معترضة وهي أيضاً مؤكدة لبطلان ذلك ﴿ أَمْ لِلْإِنْسَانِ مَا تَمَنَّى ۚ ﴾ (أم) منقطعة مقدرة - بيل - وهي للانتقال من بيان أن ما هم عليه غير مستند إلا إلى توهمهم وهوى أنفسهم إلى بيان أن ذلك مما لا يجدى نفعاً أصلاً ؛ والهمزة وهي للانكار والنفي أي بل ليس للانسان كل ما يتمناه وتشتهيه نفسه ، ومفاده قيل : رفع الإيجاب الكلي ومرجعه إلى سالبة جزئية ، واليه يشير قول بعضهم : المراد نفي أن يكون للكفرة ما كانوا يطمعون فيه من شفاعاة الآلهة والظفر بالحسن عند الله تعالى يوم القيامة وما كانوا يشتهونه من نزول القرآن على رجل من إحدى القريتين عظيم ونحو ذلك ، ويفهم من كلام بعض المحققين أن المراد السلب الكلي ، والمعنى لاشئ مما يتمناه الانسان علوكا له مختصاً به يتصرف فيه حسب إرادته ويتضمن ذلك نفي أن يكون للكفرة ما ذكر وليس الانسان خاصاً بهم كما قيل ، وقوله تعالى : ﴿ فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى ۚ ﴾ تعليل لانتفاء ذلك فان اختصاص ملك أمور الآخرة والأولى جميعاً به نعال مقتضى لانتفاء أن يكون للانسان أمر من الامور بل ماشاء الله تعالى له كان وما لم يشأ لم يكن ، وقدست الآخرة اهتماً ما برد ما هو أهم أطماعهم عندهم من الفوز فيها ، ولذا أرف ذلك بقوله تعالى :

﴿ وَكَمْ مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا ﴾ وإقناطهم عما طمعوا به من شفاعاة الملائكة عليهم السلام موجب لإقناطهم عن شفاعاة الاصنام بطريق الاولوية (وكم) خبرية مفيدة للتشكيك محلها الرفع على الابتداء ، والخبر الجملة المنفية، وجمع الضمير في شفاعتهم مع إفراد الملك باعتبار المعنى أى وكثير من الملائكة لا تغنى شفاعتهم عند الله تعالى شيئاً من الإغناء في وقت من الاوقات ﴿ إِلَّا مَن بَعْدَ أَن يَأْذَنَ اللَّهُ ﴾ لهم في الشفاعاة *

﴿ لَمَن يَشَاءُ ﴾ أن يشفعوا له ﴿ وَيَرْضَى ٢٦ ﴾ ويراه سبحانه أهلاً للشفاعة من أهل التوحيد والايان، وأما من عداهم من أهل الكفر والطغيان فهم من إذن الله تعالى بمعزل . وعنه بألف ألف منزل ، وجوز أن يكون المراد إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء من الملائكة بالشفاعة ويراه عز وجل أهلاً لها ، وأياً ما كان فالمعنى على أنه إذا كان حال الملائكة في باب الشفاعاة كما ذكر فاظنهم بحال الاصنام ، والكلام قيل من باب :

* على لاجب لا يهتدى بمناره * فاصله لاشفاعاة لهم ولا غناء بدون أن يأذن الله سبحانه الخ ، وقيل : هو وارد على سبيل الفرض فلا يخالف قوله تعالى : (من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه) ، وقرأ زيد بن علي شفاعته بإفراد الشفاعاة والضمير ، وابن مقسم شفاعاتهم بجمعهما وهو اختيار صاحب السكامل أبي القاسم الهذلي ، وأفردت الشفاعاة في قراءة الجمهور قال أبو حيان : لأنها مصدر ولأنهم لو شفع جميعهم لواحد لم تغن شفاعتهم عنه شيئاً ﴿ إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ ﴾ وبما فيها من العقاب على ما يتعاطونه من الكفر والمعاصي ﴿ لَيَسْمُونَهُنَّ الْمَلَائِكَةَ ﴾

المنزهين عن سمات النقصان على الإطلاق ﴿ تَسْمِيَةَ الْإِنثَى ٢٧ ﴾ فانهم كانوا يقولون الملائكة بنات الله سبحانه وتعالى عما يقولون ، (والملائكة) في معنى استغراق المفرد فيكون التقدير ليسمون كل واحد من (الملائكة تسمية الانثى) أى يسمونه بنتاً لأنهم إذا قالوا ذلك فقد جعلوا كل واحد منهم بنتاً ، فالكلام على وزان كسانا الامير حلة أى كسا كل واحد منا حلة ، والإفراد لعدم اللبس ، ولذا لم يقل تسمية الإناث فلا حاجة إلى تأويل الانثى بالإناث ولا إلى كون المراد الطائفة الانثى ، وما ذكر أولاً قيل : مبنى على أن تسمية الانثى في النظم الجليل ليس نصباً على التشبيه وإلا فلا حاجة اليه أيضاً ، وفي تعليق التسمية بعدم الايمان بالآخرة إشعار بأنها في الشفاعاة والفضاعة واستتباع العقوبة في الآخرة بحيث لا يجترئ عليها إلا من لا يؤمن بها رأساً ، وقوله تعالى :

﴿ وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ ﴾ حال من فاعل (يسمون) وضمير به للمذكور من التسمية وبهذا الاعتبار ذكر ، أو باعتبار القول أى يسمونهم إنثاً ، والحال أنهم لا علم لهم بما يقولون أصلاً ، وقرأ أنى بها أى بالتسمية ، أو بالملائكة ﴿ إِنَّ يَتَّبِعُونَ ﴾ أى ما يتبعون في ذلك ﴿ إِلَّا الظَّنَّ ﴾ أى التوهم الباطل ﴿ وَإِنَّ الظَّنَّ ﴾ أى جنس الظن كما يلوح به الإظهار في موقع الاضمار ، وقيل : الإظهار ليستقل الكلام استقلال المثل *

﴿ لَا يَغْنَى مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ من الإغناء فان الحق الذى هو عبارة عن حقيقة الشئ وما هو عليه إنما يدرك إدراكاً معتدأ به إذا كان عن يقين لا عن ظن وتوهم فلا يعتد بالظن في شأن المعارف الحقيقية أعنى المطالب الاعتقادية التى يلزم فيها الجزم ولولم يكن عن دليل ، وإنما يعتد به في العمليات وما يؤدى اليها *

وفسر بعضهم الحق بالله عز وجل لقوله سبحانه : (ذلك بأن الله هو الحق) ، واستدل بالآية من لم يعتبر

التقليد في الاعتقادات - وفيه بحث - والظاهرة على إبطاله مطلقاً ، وإبطال القياس ورده على آتم وجه في الاصول ، وما أخرج ابن أبي حاتم عن أيوب قال : قال عمر بن الخطاب : احذروا هذا الرأي على الذين فاتهم كان الرأي من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مصيباً لأن الله تعالى كان يريه وإنما هو منا تكلف وظن (وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً) هو أحد أدلتهم على إبطال القياس أيضاً ، وقد حكى الآمدى في الاحكام نحوه عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما فقال : قال ابن عمر : اتهموا الرأي عن الذين فان الرأي منا تكلف وظن (وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً) وأجاب عنه بأن غايته الدلالة على احتمال الخطأ فيه وليس فيه ما يدل على إبطاله ، وأن المراد بقوله : (إن الظن) الخ استعمال الظن في مواضع اليقين وليس المراد به إبطال الظن بدليل صحة العمل بظواهر الكتاب والسنة ، ويقال نحوه هذا في كلام عمر رضي الله تعالى عنه ، وقد ذكر جملة من الآثار استدلت بها المبطل على ما زعمه وردها كلها فن أراد ذلك فليراجعه (فَأَعْرَضَ عَنْ مَنْ تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنَا) أي عنهم ووضع الموصل موضع ضميرهم للتوسل به إلى وصفهم بما في حيز صلته من الأوصاف القيحة ، وتعليل الحكم بها أي فأعرض عنهم أعرض عن ذكرنا المفيد للعلم الحق وهو القرآن العظيم . المنطوى على بيان الاعتقادات الحققة . المشتمل على علوم الاولين والآخرين . المذكور للآخرة وما فيها من الامور المرغوب فيها والمرهوب عنها ، والمراد بالاعراض عنه ترك الاخذ بما فيه وعدم الاعتناء به ، وقيل : المراد بالذكر الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وبالاعراض عنه ترك الاخذ بما جاء به ، وقيل : المراد به الايمان ، وقيل : هو على ظاهره والاعراض عنه كناية عن الغفلة عنه عز وجل (وَلَمْ يَرُدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ٢٩) راضياً بها قاصراً نظره عليها جاهداً فيما يصلحها كالنضر بن الحرث . والوليد بن المغيرة ، والمراد من الأمر المذكور النهي عن المبالغة في الحرص على هدام كأنه قيل . لا تبالغ في الحرص على هدى من تولى عن ذكرنا وانهمك في الدنيا بحيث كانت متمى همته وقصارى سعيه ، وقوله تعالى : (ذَلِكَ) أي أمر الحياة الدنيا المفهوم من الكلام ولذا ذكر اسم الإشارة ، وقيل : أي ما أدام إلى ما هم فيه من التولى وقصر الإرادة على الحياة الدنيا ، وقيل : ذلك إشارة إلى الظن الذي يتبعونه ، وقيل : إلى جعلهم الملائكة نباتات الله سبحانه وكلا القولين كما ترى (مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ) أي متمى علمهم لا علم لهم فوqe اعتراض مقرر لمضمون ما قبلها من قصر الإرادة على الحياة الدنيا . والمراد بالعلم مطلق الادراك المنتظم للظن الفاسد ، وضمير (مبلغهم) - لمن - وجمع باعتبار معناه كما أن إفراده قبل باعتبار لفظه ، وقوله سبحانه :

(إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ اهْتَدَى ٣٠) تعليل للأمر بالاعراض ، وتكرير قوله تعالى : (هو أعلم) لزيادة التقرير والايذان بكال تباين المعلومين ، والمراد (بمن ضل) من أصر على الضلال ولم يرجع إلى الهدى أصلاً ، و (بمن اهتدى) من شأنه الاهتداء في الجملة ، أي هو جل شأنه المبالغ في العلم بمن لا يرعوى عن الضلال أبداً ، وبمن يقبل الاهتداء في الجملة لا غيره سبحانه فلا تتعب نفسك في دعوتهم ولا تبالغ في الحرص عليها فانهم من القبيل الأول ، وقوله تعالى : (وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) أي له ذلك على الوجه الآتم أي خلقاً وملكاً لا غيره عز وجل أصلاً لا استقلالاً ولا اشتراكاً ، ويشعر بفعل يتعلق به

قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا﴾ أى خلق ما فيهما ليجزى الضالين بعقاب ما عملوا من الضلال الذى عبر عنه بالاساءة بياناً لحاله؛ أو بمثل ما عملوا، أو بسبب ما عملوا على أن الباء صلة الجزاء بتقدير مضاف أول للسمية بلا تقدير ﴿وَيَجْزَى الَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾ أى اهدتوا ﴿بِالْحُسْنَى﴾ أى بالثبوت الحسنى التى هى الجنة، أو بأحسن من أعمالهم أو بسبب الأعمال الحسنى تكميل لما قبل لأنه سبحانه لما أمره عليه الصلاة والسلام بالاعراض نفي توهم أن ذلك لأنهم يتركون سدى، وفي العدول عن ضمير ربك إلى الاسم الجامع ما ينبئ عن زيادة القدرة وأن الكلام مسوق لوعيد المعرضين وأن تسوية هذا الملك العظيم لهذه الحكمة فلا بد من ضال ومهتد، ومن أن يلقى كل ما يستحقه، وفيه أنه صلى الله تعالى عليه وسلم يلقى الحسنى جزاءً لتبليغه وهم يلقون السوأى جزاءً لتكذيبهم، وكرر فعل الجزاء لابرز كمال الاعتناء به والتنبيه على تباين الجزاءين *

وجوز أن يكون معنى (فأعرض) الخ لا تقابلهم بصنيعهم وكلهم إلى ربك أنه أعلم بك وبهم فيجزى كلا ما يستحقه، ولا يخفى ما في العدول عن الضميرين في (بمن ضل) (وبمن اهتدى) وجعل قوله تعالى: (ليجزى) على هذا متعلقاً بما يدل عليه قوله تعالى: (إن ربك هو أعلم) الخ أى ميز الضال عن المهتدى وحفظ أحوالهم (ليجزى) الخ، وقوله سبحانه: (ولله ملك السموات) جملة معترضة تؤكد حديث أنهم يجزون البتة ولا يهملون كأنه قيل: هو سبحانه أعلم بهم وهم تحت ملكه وقدرته، وجوز على ذلك المعنى أن يتعلق (ليجزى) بقوله تعالى: (ولله ما فى السموات) كما تقدم على تأكيد أمر الوعيد، أى - هو أعلم بهم - وإنما سوى هذا الملك للجزاء، ورجح بعضهم ذلك المعنى بالوجهين المذكورين على ما مر، وجوز في جملة (لله ما فى السموات) كونها حالا من فاعل أعلم سواء كان بمعنى عالم أولاً، وفي (ليجزى) تعلقه - بضل - واهتدى - على أن اللام للعاقبة أى هو تعالى (أعلم بمن ضل) ليؤول أمره إلى أن يحزيه الله تعالى بعمله، و(بمن اهتدى) ليؤول أمره إلى أن يحزيه بالحسنى، ولا يخفى بعده، وأبعد منه بمراحل تعلقه بقوله سبحانه: (لا تغنى شفاعتهم) كما ذكره مكى، وقرأ زيد بن على - لنجزى - ونجزى بالنون فيهما ﴿الَّذِينَ يَحْتَبُونَ كَيْتَرَ الْأَثَمِ﴾ بدل من الموصول الثانى وصيغة الاستقبال فى صلاته للدلالة على تجدد الاجتناب واستمراره. أو يان. أو نعت. أو منصوب على المدح. أو مرفوع على أنه خبر محذوف: و(الأثم) الفعل المطبوع عن الثواب وهو الذنب. وكبائر ما يكبر عقابه، وقرأ حمزة. والكسائى. وخلف - كبير الأثم - على إرادة الجنس، أو الشرك ﴿وَالْفَوَاحِشَ﴾ ما عظم قبحه من الكبائر فعطفه على ما تقدم من عطف الخاص على العام، وقيل: الفواحش والكبائر مترادفان ﴿إِلَّا اللَّمَمَ﴾ ما صغر من الذنوب وأصله ما قل قدره، ومنه لمة الشعر لأنها دون الوفرة، وفسره أبو سعيد الخدرى بالنظرة. والغمرة. والقبلة وهو من باب التمثيل، وقيل: معناه الذنوب من الشئ دون ارتكاب له من الممت بكذا أى نزلت به وقاربته من غير موافقة - وعليه قول الرمانى - هو الهمم بالذنوب وحديث النفس دون أن يواقع، وقول ابن المسيب: ما خطر على القلب، وعن ابن عباس. وابن زيد هو ما ألما به من الشرك والمعاصى فى الجاهلية قبل الاسلام، والآية نزلت لقول الكفار للمسلمين قد كنتم بالأمس تعملون أعمالنا فهى مثل قوله تعالى: (وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف) على ما فى البحر، وقيل: هو مطلق الذنب *

وفي رواية عن ابن عباس أنه ما يلم به المرء في الحين من الذنوب ثم يتوب، والمعظم على تفسيره بالصغائر والاستثناء منقطع، وقيل: إنه لاستثناء فيه أصلاً، و(إلا) صفة بمعنى غير إما لجعل المضاف إلى المعرف باللام الجنسية أعنى كبائر الاثم في حكم النكرة، أو لأن غير و(إلا) التي بمعناها قد يتعرفان بالاضافة كما في (غير المغضوب) وتعقبه بعضهم بأن شرط جواز وقوع (إلا) صفة كونها تابعة لجمع منكر غير محصور ولم يوجد هنا، ورد بأن هذا مذهب إليه ابن الحاجب، وسيؤيه يرى جواز وقوعها صفة مع جواز الاستثناء فهو لا يشترط ذلك، وتبعه أكثر المتأخرين، نعم كونها هنافسة خلاف الظاهر ولا داعي إلى ارتكابها، والآية عند الأكثرين دليل على أن المعاصي منها كبائر ومنها صغائر وأنكر جماعة من الأئمة هذا الانقسام وقالوا: سائر المعاصي كبائر، منهم الاستاذ أبو إسحق الأسفرائني، والقاضي أبو بكر الباقلاني، وإمام الحرمين في الارشاد، وتقى الدين السبكي. وابن القشيري في المرشد بل حكاه ابن فورك عن الأشاعرة. واختاره في تفسيره فقال: معاصي الله تعالى كلها عندنا كبائر وإنما يقال لبعضها صغيرة وكبيرة بالاضافة، وحكى الانقسام عند المعتزلة، وقال: إنه ليس بصحيح، وقال القاضي عبد الوهاب: لا يمكن أن يقال في معصية إنها صغيرة إلا على معنى أنها تصغر باجتناب الكبائر ويوافق ذلك ما رواه الطبراني عن ابن عباس لكنه منقطع أنه ذكر عنده الكبائر فقال: كل ما نهى الله تعالى عنه فهو كبيرة، وفي رواية كل شئ عصى الله تعالى فيه فهو كبيرة، والجمهور على الانقسام قيل: ولا خلاف في المعنى، وإنما الخلاف في التسمية، والاطلاق لاجماع الكل على أن من المعاصي ما يقدر في العدالة ومنها ما لا يقدر فيها وإنما الاولون فروا من التسمية فكروها تسمية معصية الله تعالى صغيرة نظراً إلى عظمة الله عز وجل وشدة عقابه سبحانه وإجلاله جل شأنه عن تسمية معصيته صغيرة لأنها بالنظر إلى باهر عظمتة كبيرة أى كبيرة، ولم ينظر الجمهور إلى ذلك لأنه معلوم؛ وقسموها إلى ما ذكر لظواهر الآيات والاحاديث ولذلك قال الغزالي: لا يليق إنكار الفرق بين الكبائر والصغائر وقد عرفنا من مدارك الشرع، ثم القائلون بالفرق اختلفوا في حد الكبيرة فقيل: هي ما لحق صاحبها عليها بخصوصها وعيد شديد بنص كتاب أو سنة وهي عبارة كثير من الفقهاء، وقيل: كل معصية أوجب الحد - وبه قال البغوي. وغيره - والاول أوفق لما ذكره في تفصيل الكبائر إذ عدوا الغيبة والنميمة والعقوق وغير ذلك منها ولا حد فيه فهو أصح من الثاني وإن قال الرافعي: إنهم إلى ترجيحه أميل، وقد يقال: يرد على الاول أيضاً أنهم عدوا من الكبائر ما لم يرد فيه بخصوصه وعيد شديد *

وقيل: هي كل مانص الكتاب على تحريمه أو وجب في جنسه حد وترك فريضة تجب فوراً والكذب في الشهادة والرواية واليمين، زاد الهروي. وشرح وكل قول خالف الاجماع العام، وقيل: كل جريمة تؤذن بقلة اكتراث مرتكبها بالدين ورقة الديانة وهو المحمكي عن إمام الحرمين، ورجحه جمع لما فيه من حسن الضبط، وتعقب بأنه بظاهره يتناول صغيرة الحسة، والامام - كما قال الاذري - إنما ضبط به ما يبطل العدالة من المعاصي الشاملة لذلك لا الكبيرة فقط، نعم هو أشمل من التعريفين الاولين، وقيل: هي ما أوجب الحد أو توجه إليه الوعيد ذكره الماوردي في فتاويه، وقيل: كل محرم لعينه منهي عنه لمعنى في نفسه فان فعله على وجه يجمع وجهين أو وجوها من التحريم كان فاحشة، فالزنا كبيرة وبحليلة الجار فاحشة والصغيرة تعاطى ما تنقص رتبته عن رتبته المنصوص عليه. أو تعاطيه على وجه دون المنصوص عليه فان تعاطاه على وجه يجمع وجهين أو أكثر من التحريم

كان كبيرة. فالقبلة . واللمس . والمفاخضة صغيرة ، ومع حليلة الجار كبيرة كذا نقله ابن الرفعة وغيره عن القاضي حسين عن الحلبي ، وقيل : هي كل فعل نص الكتاب على تحريمه أى بلفظ التحريم وهو أربعة أشياء ، أكل الميتة ، ولحم الخنزير ، ومال اليتيم ، والفرار من الزحف ورد بمنع الحصر ، وقيل : إنها كل ذنب قرن به حد ، أو وعيد . أو لعن بنص كتاب . أو سنة . أو علم أن مفسدته كمفسدة ما قرن به ذلك . أو أكثر . أو أشعر بتهاون مرتكبه في دينه إشعاراً صغر الكبائر المنصوص عليها بذلك كما لو قتل من يعتقد معصوما فظهر أنه مستحق لدمه أو وطئ امرأة ظاناً أنه زان بها فاذا هي زوجته أو أمته ، وأليه ذهب شيخ الاسلام البارزي وقال : هو التحقيق ، وقيل : غير ذلك ، واعتمد الواحدى أنها لا حد لها يحصرها فقال الصحيح أن الكبيرة ليس لها حد يعرفها العباد به وإلا لا قبح للناس الصغائر واستباحوها ولكن الله تعالى أخفى ذلك عنهم ليجتهدوا في اجتناب المنهى عنه رجاء أن تجتنب الكبائر ، ونظير ذلك إخفاء الاسم الاعظم . والصلاة الوسطى . وليلة القدر . وساعة الاجابة ، وقال العلامة ابن حجر الهيتمي : كل ما ذكر من الحدود إنما قصده التقريب فقط وإلا فهي ليست بحدود جامعة ، وكيف يمكن ضبط ما لا مطلق في ضبطه ؟ وذهب جمع إلى تعريفها بالعد ، فعن ابن عباس أنها ما ذكره الله تعالى في أول سورة النساء إلى قوله سبحانه : (إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه) *

وقيل : هي سبع وروى ذلك عن علي كرم الله تعالى وجهه . وعطاء . وعبيد بن عمير ، واستدل له بما في الصحيحين «اجتنبوا السبع الموبقات . الاشرار بالله تعالى . والسحر . وقتل النفس التي حرم الله تعالى إلا بالحق . وأكل مال اليتيم . وأكل الربا . والتولي يوم الزحف . وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات» وقيل : خمس عشرة ، وقيل : أربع عشرة ، وقيل : أربع ، وعن ابن مسعود ثلاث ، وفي رواية أخرى عشرة ، وقال شيخ الاسلام العلاني : المنصوص عليه في الاحاديث أنه كبيرة خمس وعشرون ، وتعقبه ابن حجر بزيادة على ذلك ، وقال أبو طالب المكي : هي سبع عشرة أربع في القلب . الشرك . والاصرار على المعصية . والقنوط . والأمن من المكر ، وأربع في اللسان . القذف . وشهادة الزور . والسحر ، وهو كل كلام يغير الانسان أو شيئاً من أعضائه . واليمين الغموس وهي التي تبطل بها حقاً أو تثبت بها باطلاً ، وثلاث في البطن . أكل مال اليتيم ظلماً . وأكل الربا . وشرب كل مسكر ، واثنان في الفرج . الزنا . واللواط . واثنان في اليد القتلة . والسرقه ، وواحدة في الرجل . الفرار من الزحف ، وواحدة في جميع الجسد عقوق الوالدين ، وفيه مافيه ، وروى الطبراني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن رجلاً قال له : كم الكبائر سبع هي ؟ فقال هي إلى سبع مائة أقرب منها إلى سبع غير أنه لا كبيرة مع الاستغفار ولا صغيرة مع الإصرار ، وقد ألف فيها غير واحد من العلماء ، وفي كتاب الزواجر تأليف العلامة ابن حجر ما فيه كفاية فليراجع ، والله تعالى الموفق وإنا نستغفره وتوب اليه ﴿ إِنَّ رَبَّكَ وَسِعُ الْمَغْفِرَةِ ﴾ حيث يغفر الصغائر باجتناب الكبائر ، فالجمله تعليل لاستثناء اللطم ، وتنبه على أن إخراجها عن حكم المؤاخذه ليس لحلوله عن الذنب في نفسه بل لسعة المغفرة الربانية ، وجوز أن يكون المعنى له سبحانه أن يغفر لمن يشاء من المؤمنين ما يشاء من الذنوب صغيرها وكبيرها ، ولعل تعقيب وعيد المسيئين ووعده المحسنين بذلك حينئذ لئلا يئس صاحب الكبيرة من رحمة تعالى ولا يتوهم وجوب العقاب عليه عز وجل ، وزعم بعض جواز كون الموصل مبتدأ وهذه الجملة خبره والرابط محذوف أى (واسع المغفرة) لهم ليس بشئ كما لا يخفى .

﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ أى بأحوالكم من كل أحد ﴿ إِذْ أَنْشَأَكُمْ ﴾ في ضمن إنشاء آدم عليه السلام *

﴿مَنْ الْأَرْضُ﴾ إنشاءً إجمالياً حسبما مر تحقيقه ، وقيل : إنشاؤهم من الارض باعتبار أن المني الذي يتكونون منه من الاغذية التي منشؤها من الارض ، وأياً ما كان - فاذا - ظرف - لأعلم - وهو على بابه من التفضيل . وقال مكي : هو بمعنى عالم إذ تعلق عليه تعالى بأحوالهم في ذلك الوقت لا مشارك له تعالى فيه ، وتعقب بأنه قد يتعلق علم من أطلعه الله تعالى من الملائكة عليه ، وقيل : (إذ) منصوب بمحذوف ، والتقدير اذكروا (إذ أنشأكم) وهو كما ترى ﴿ وَإِذْ أَنْتُمْ أَجْنَةٌ ﴾ ووقت كونكم أجنة ﴿ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ على أطوار مختلفة مترتبة لا يخفى عليه سبحانه حال من أحوالكم وعمل من أعمالكم التي من جملة اللمم الذي لولا المغفرة الواسعة لأصابكم وباله ، فالجملة استئناف مقرر لما قبلها وذكر (في بطون أمهاتكم) مع أن الجنين ما كان في البطن للإشارة إلى الأطوار كما أشرنا إليه ، وقيل : لتأكيد شأن العلم لما أن بطن الام في غاية الظلمة ، والفاء في قوله تعالى : ﴿ فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ لترتيب النهي عن تزكية النفس على ماسبق من أن عدم المؤاخذه باللمم ليس لعدم كونه من قبيل الذنوب بل لمحض مغفرته تعالى مع عليه سبحانه بصدوره عنكم أي إذا كان الامر كذلك فلا تتنوا على أنفسكم بالطهارة عن المعاصي بالكلية أو بزكاء العمل وزيادة الخير بل اشكروا الله تعالى على فضله ومغفرته جل شأنه ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى ﴾ المعاصي جميعاً وهو استئناف مقرر للنهي ومشعر بأن فيهم من يتقيا بأسرها كذا في الارشاد ، وقيل : اتقى الشرك ، وقيل : اتقى شيئاً من المعاصي ، والآية نزلت على ما قيل : في قوم من المؤمنين كانوا يعملون أعمالاً حسنة ثم يقولون صلاتنا وصيامنا وحجنا وهذا مذموم منهي عنه إذا كان بطريق الاعجاب ، أو الرياء أما إذا لم يكن كذلك فلا بأس به ولا يعد فاعله من المزكين أنفسهم ، ولذا قيل : المسرة بالطاعة طاعة وذكرها شكر ، ولا فرق في التزكية بين أن تكون عبارة وأن تكون إشارة وعد منها التسمية بنحو برة ، أخرج أحمد . ومسلم . وأبو داود . وابن مردويه . وابن سعد عن زينب بنت أبي سلمة أنها سميت برة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : « لا تزكوا أنفسكم الله أعلم بأهل البر منكم سموها زينب » وكذا غير عليه الصلاة والسلام إلى ذلك اسم برة بنت جحش ، وتغيير مثل ذلك مستحب وكذا ما يوقع نفية بعض الناس في شيء من الطيرة كبركة ويسار ، والنهي عن التسمية به للتنزيه وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم كما روى جابر : « إن عشت إن شاء الله أنهى أمتي أن يسموا نافعاً وأفلح وبركة » محمول كما قال النووي على إرادة أنهى نهى تحريم ، والظاهر أن كراهة ما يشعر بالتزكية مخصوصة بما إذا كان الاشعار قويا كما إذا كان الاسم قبل النقل ظاهر الدلالة على التزكية مستعملاً فيها فلا كراهة في التسمية بما يشعر بالمدح إذا لم يكن كذلك كسعيد وحسن ، وقد كان لعمر رضي الله تعالى عنه ابنة يقال لها : عاصية فسمها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم جميلة كذا قيل ، والمقام بعد لا يخلو عن بحث فليراجع ، وقيل : معنى - لا تزكوا أنفسكم - لا يزي بعضكم بعضاً ، والمراد النهي عن تزكية السمعة أو المدح للدنيا ، أو تزكية على سبيل القطع ، وأما التزكية لاثبات الحقوق ونحوه فهي جائزة ، وذهب بعضهم إلى أن الآية نزلت في اليهود .

أخرج الواحدى . وابن المنذر . وغيرهما عن ثابت بن الحرث الانصارى قال : « كانت اليهود إذا هلك لهم صبي صغير قالوا : هو صديق فبلغ ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال : كذبت يهود ما من نسمة يخلقها الله تعالى في بطن أمها إلا يعلم سعادتها أو شقاوتها » فأنزل الله سبحانه عند ذلك (هو أعلم بكم) الآية .

(أَفْرَيتَ الَّذِي تَوَلَّى ٣٣) أى عن اتباع الحق والثبات عليه (وَأَعْطَى قَلِيلًا) أى شيئاً قليلاً ، أو إعطاءً قليلاً (وَأَكْدَى ٣٤) أى قطع العطاء من قولهم حفر فأكدى إذا باغى إلى كدبه أى صلابته فى الأرض فلم يمكنه الحفر ، قال مجاهد. وابن زيد: نزلت فى الوليد بن المغيرة كان قد سمع قراءة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وجلس إليه ووعظه فقرب من الاسلام وطمع فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم إنه عاتبه رجل من المشركين ، وقال له : أنت ترك ملة آبائك ١٤ ارجع إلى دينك وانبت عليه وأنا أنحمل عنك كل شئ. تخافه فى الآخرة لكن على أن تعطينى كذا وكذا من المال فوافقه الوليد على ذلك ورجع عما هم به من الاسلام وصل ضللاً بعيداً ، وأعطى بعض المال لذلك الرجل ثم أمسك عنه وشج ، وقال الضحاك : هو النضر بن الحرث أعطى خمس فلائص لفقير من المهاجرين حتى ارتد عن دينه وضمن له أن يحمل عنه ما ثم رجوعه ، وقال السدى : نزلت فى العاص بن وائل السهمى كان يوافق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فى بعض الأمور ، وقال محمد بن كعب : فى أبى جهل قال : والله ما يأمر محمد إلا بمكارم الاخلاق ، والاول هو الأشهر الأنسب لما بعده من قوله سبحانه : (أَعْنَدُهُ عِلْمُ الْغَيْبِ) إلى آخره ، وأما ما فى الكشف من أنها نزلت فى عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه كان يعطى ماله فى الخير فقال له عبدالله بن سعيد بن أبى سرح : يوشك أن لا يبقى لك شئ. فقال عثمان : إن لى ذنوباً وخطايا وإنى أطلب بما أصنع رضا الله تعالى وأرجو عفوه فقال عبد الله : أعطنى ناقتك برحلتها وأنا أحمل عنك ذنوبك كلها فأعطاه وأشهد عليه وأمسك عن العطاء فباطل - كما قال ابن عطية - ولا أصل له ، وعثمان رضى الله تعالى عنه منزّه عن مثل ذلك ، و(أفرايت) هنا على ما فى البحر بمعنى أخبرنى ومفعولها الاول الموصول ، والثانى الجملة الاستفهامية ، والفاء فى قوله تعالى : (فَهَوَّيْرى) للتسبب عما قبله أى أعنده علم بالأمور الغيبية فهو بسبب ذلك يعلم أن صاحبه يتحمل عنه يوم القيامة ما يخافه ، وقيل : يرى أن ماسمعه من القرآن باطل ، وقال الكلبي : المعنى أنزل عليه قرآن فرأى أن ماصنعه حق ، وأياً ما كان - فيرى - من الرؤية القلبية ، وجوز أن تكون من الرؤية البصرية أى فهو يبصر ما خفى عن غيره بما هو غيب (أَمْ لَمْ يَبْنِ) أى بل ألم يخبر •

(بِمَا فى صُحُفِ مُوسَى) وهى التوراة (وَلِإِبْرَاهِيمَ) وبما فى صحف إبراهيم التى نزلت عليه (الَّذى وَفَّى) أى وفّر وأتم ما أمر به ، أو بالغ فى الوفاء بما عاهد عليه الله تعالى ، وقال ابن عباس : وفى بسهام الاسلام كلها ولم يوفها أحد غيره وهى ثلاثون سهماً منها عشرة فى براة (إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم) الآيات ، وعشرة فى الأحزاب (إن المسلمين والمسلمات) الآيات ، وست فى - قد أفلاح المؤمنون - الآيات التى فى أولها ، وأربع فى سأل سائل (والذين يصدقون بيوم الدين) الآيات ، وفى حديث ضعيف عن أبى أمامة يرفعه ، وفى أربع ركعات كان يصلين فى كل يوم ، وفى رواية يصلين أول النهار •

وأخرج أحمد من حديث معاذ بن أنس مرفوعاً أيضاً «ألا أخبركم لم سمي الله تعالى إبراهيم خليله الذى وفى أنه كان يقول كلما أصبح وأمسى سبحانه الله حين تمسون وحين تصبحون الآية» وقال عكرمة : (وفى) بتبليغ هذه العشرة أن لا تزر إلى آخره (وقيل ، وقيل :) والاولى العموم وهو مروي عن الحسن قال : ما أمره الله تعالى بشئ إلا وفى به وتخصيصه عليه السلام بهذا الوصف لاحتماله مالا يحتمله غيره ، وفى قصة الذبح ما فيه كفاية

وخص هذان النبيان عليهما السلام بالذكر قيل: لأنه فيما بين نوح . وإبراهيم كانوا يأخذون الرجل بابنه وبأبيه وعمه وخاله ، والزوج بامرأته ، والعبد بسيده فأول من خالفهم إبراهيم وقرر ذلك موسى ولم يأت قبله مقرر مثله عليه السلام ، وتقديمه لما أن صحفه أشهر عندهم وأكثر ، وقرأ أبو أمامة الباهلي . وسعيد بن جبير . وأبو مالك الغفاري . وابن السميع . وزيد بن علي (وفي) بتخفيف الفاء ﴿الَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ أي أنه لا تحمل نفس من شأنها الحمل حمل نفس أخرى على أن (أن) هي المخففة من الثقلية وضمير الشأن الذي هو اسمها محذوف ، والجملة المنفية خبرها ومحل الجملة الجر على أنها بدل مما في صحف موسى ، أو الرفع على أنه خبر مبتدا محذوف والاستئناف يبان كأنه قيل: ما في صحفهما؟ فقيل: هو (أن لا تزر) الخ ، والمعنى أنه لا يؤخذ أحد بذنب غيره ليتخلص الثاني عن عقابه ، ولا يقدح في ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «من سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة» فان ذلك وزر الاضلال الذي هو وزره لا وزر غيره ، وقوله تعالى :

﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ۚ﴾ بيان لعدم إثابة الانسان بعمل غيره إثر بيان عدم مؤاخذته بذنب غيره (وأن) كاختها السابقة ، و(ما) مصدرية وجوز كونها موصولة أي ليس له إلا سعيه ، أو إلا الذي سعى به وفعله ، واستشكل بأنه وردت أخبار صحيحة بنفع الصدقة عن الميت ، منها ما أخرجه مسلم . والبخاري . وأبو داود . والنسائي عن عائشة «أن رجلا قال لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: إن أمي افتلست نفسها وأظنها لو تكلمت تصدقت فهل لها أجر إن تصدقت عنها؟ قال: نعم» وكذا بنفع الحج .

أخرج البخاري . ومسلم . والنسائي عن ابن عباس قال : «أتى رجل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال : إن اختي نذرت لأن تحج وأنها ماتت فقال النبي عليه الصلاة والسلام: لو كان عليها دين أكنت قاضيه؟ قال: نعم قال: فحق الله أحق بالقضاء.» وأجيب بأن الغير لما نوى ذلك الفعل له صار بمنزلة الوكيل عنه القائم مقامه شرعا فكأنه بسعيه ، وهذا لا يتأتى إلا بطريق عموم المجاز ، أو الجمع بين الحقيقة والمجاز عند من يجوز ، وأجيب أيضاً بأن سعى غيره لما لم ينفعه إلا مبنياً على سعى نفسه من الايمان فكأنه سعيه ، ودل على بئانه على ذلك ما أخرجه أحمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن العاص بن وائل نذر في الجاهلية أن ينحر مائة بدنة وأن هشام ابنه ينحر حصته خمسين وأن عمر أ سأل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن ذلك فقال : «أما أبوك فلو كان أقر بالتوحيد فصمت وتصدقت عنه نفعه ذلك» وأجيب بهذا عما قيل : إن تضعيف الثواب الوارد في الآيات ينافي أيضاً القصر على سعيه وحده ، وأنت تعلم ما في الجواب من النظر ، وقال بعض أجلة المحققين إنه ورد في الكتاب والسنة ما هو قطعي في حصول الاتفَاع بعمل الغير وهو ينافي ظاهر الآية فتقيد بما لا يهيه العامل ، وسأل والى خراسان عبد الله بن طاهر الحسين بن الفضل عن هذه الآية مع قوله تعالى : (والله يضاعف لمن يشاء) فقال : ليس له بالعدل إلا ما سعى وله بالفضل ما شاء الله تعالى فقبل عبد الله رأس الحسين ، وقال عكرمة : كان هذا الحكم في قوم إبراهيم . وموسى عليهما السلام ، وأما هذه الأمة فلا انسان منها سعى غيره يدل عليه حديث سعد بن عباد «هل لأمي إذا تطوعت عنها؟ قال صلى الله تعالى عليه وسلم : نعم» وقال الربيع : الانسان هنا الكافر ، وأما المؤمن فله ما سعى وما سعى له غيره ، وعن ابن عباس أن الآية منسوخة بقوله تعالى : (والذين آمنوا واتبعتهم ذرياتهم بإيمان أحقنا بهم ذرياتهم) وقد أخرج عنه ما يشعر به أبو داود

والنحاس كلاهما في النسخ ، وابن جرير . وابن المنذر . وابن مردويه ، وتعقب أبو حيان رواية النسخ بأنها لا تصح لأن الآية خبر لم تضمن تكليفاً ولا نسخ في الاخبار . وما يتوهم جواباً من أنه تعالى أخبر في شريعة موسى . وإبراهيم عليهما السلام أن لا يجعل الثواب لغير العامل ثم جعله لمن بعدهم من أهل شريعتنا مرجعه إلى تقييد الاخبار لا إلى النسخ إذ حقيقته أن يراد المعنى ، ثم من بعد ذلك ترتفع إرادته ، وهذا تخصيص الارادة بالنسبة إلى أهل الشرائع فافهمه ، وقيل : اللام بمعنى على أى ليس على الانسان غير سعيه ، وهو بعيد من ظاهرها ومن سياق الآية أيضاً فانها وعظ للذي تولى وأعطى قليلاً وكدى ، والذي أميل إليه كلام الحسين ، ونحوه كلام ابن عطية قال : والتحرير عندي في هذه الآية أن ملاك المعنى هو اللام من قوله سبحانه : (للا انسان) فاذا حققت الشئ الذي حق الانسان أن يقول فيه لى كذا لم تجده إلا سعيه وما يكون من رحمة بشفاة ، أو رعاية أب صالح ، أو ابن صالح ، أو تضعيف حسنات ، أو نحو ذلك فليس هو للانسان ولا يسعه أن يقول لى كذا وكذا إلا على تجوز ، وإلحاق بما هو حقيقة انتهى *

ويعلم من مجموع ما تقدم أن استدلال المعتزلة بالآية على أن العبد إذا جعل ثواب عمله أى عمل كان لغيره لا ينجعل ويلغو جعله غير تام ؛ وكذا استدلال الامام الشافعى بها على أن ثواب القراءة لا تلحق الأموات - وهو مذهب الامام مالك - بل قال الامام ابن الهمام : إن مالكا . والشافعى لا يقولان بوصول العبادات البدنية المحضة كالصلاة والتلاوة بل غيرها كالصدقة والحج ، وفي الاذكار للنووى عليه الرحمة المشهور من مذهب الشافعى رضى الله تعالى عنه وجماعة أنها لا تصل ، وذهب أحمد بن حنبل وجماعة من العلماء ومن أصحاب الشافعى إلى أنها تصل ، فالاختيار أن يقول القارئ بعد فراغه اللهم أوصل ثواب ما قرأته إلى فلان ، والظاهر أنه إذا قال ذلك ونحوه كوهبت ثواب ما قرأته لفلان بقلبه كفى ، وعن بعضهم اشتراط نية النيابة أول القراءة وفى القلب منه شئ ، ثم الظاهر أن ذلك إذا لم تكن القراءة بأجرة أما إذا كانت بها كما يفعله أكثر الناس اليوم فانهم يعطون حفظة القرآن أجرة ليقروا الموتاهم فيقرمون لتلك الأجرة فلا يصل ثوابها إذ لا ثواب لها يصل لحرمة أخذ الأجرة على قراءة القرآن وإن لم يحرم على تعليمه كحقيقه خاتمة الفقهاء المحققين الشيخ محمد الأمين بن عابدين الدهشقى رحمه الله تعالى ، وفي الهداية من كتاب الحج عن الغير إطلاق صحة جعل الانسان عمله لغيره ولو صلاة وصوماً عند أهل السنة والجماعة ، وفيه ما علمت مأمراً آنفاً *

وقال الخفاجى : هو محتاج إلى التحرير وتحريمه أن محل الخلاف العبادة البدنية هل تقبل النيابة فتسقط عن لزمته بفعل غيره سواء كان باذنه أم لا بعد حياته أم لا فهذا وقع في الحج كما ورد في الاحاديث الصحيحة ، أما الصوم فلا ، وما ورد في حديث « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » وكذا غيره من العبادات فقال الطحاوى : إنه كان في صدر الاسلام ثم نسخ وليس الكلام في الفدية وإطعام الطعام فانه بدل وكذا إهداء الثواب سواء كان بعينه أو مثله فانه دعاء وقبوله بفضل عز وجل كالصدقة عن الغير فاعرفه انتهى فلا تغفل .
﴿ وَأَنْ سَعِيَهُ سَوْفَ يَرَى . ع ﴾ أى يعرض عليه ويكشف له يوم القيامة في صحيفته وميزانه من أريته الشئ ، وفى البحريراء حاضرو القيامة ويطلعون عليه تشریفاً للمحسن وتوبيخاً للمسىء ﴿ ثُمَّ يُجْزَى الْإِنْسَانَ سَعِيهِ ، يُقَالُ : جَزَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِعَمَلِهِ وَجَزَاهُ عَلَى عَمَلِهِ وَجَزَاهُ بِحَدِّ الْجَارِ وَإِصْلَافِ الْفَعْلِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى :

﴿الْجَزَاءُ الْأَوْفَى ٤١﴾ مصدر مبين للنوع وإذا جاز وصف المجزى به بالأوفى جاز وصف الحدث عن الجزاء للابسته له ، وجوز كونه مفعولاً به بمعنى المجزى به وحيث يكون الفعل في حكم المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل . ولا بأس لأن الثاني بالحذف ولا يصلح لا التوسع فيجوز فيه الخلاف ، وبعضهم يجعل الجزاء منصوباً بنزع الخافض ، وجوز أن يكون الضمير المنصوب في (يجزاه) للجزاء للسعي ، و (الجزاء الأوفى) عليه عطف بيان ، أو بدل كما في قوله تعالى : (وأسروا النجوى الذين ظلموا) وتعقبه أبو حيان بأن فيه إبدال الظاهر من الضمير وهي مسألة خلافية والصحيح المنع ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنتَهَىٰ ٤٢﴾ أي إن انتهاء الخلق ورجوعهم إليه تعالى لا إلى غيره سبحانه استقلالاً ولا اشتراكاً ، والمراد بذلك رجوعهم إليه سبحانه يوم القيامة حين يحشرون ولهذا قال غير واحد : أي إلى حساب ربك أو إلى ثوابه تعالى من الجنة وعقابه من النار الانتهاء ، وقيل : المعنى أنه عز وجل منتهى الأفكار فلا تزال الأفكار تسير في يدها حقائق الأشياء وماهياتها والاحاطة بما فيها حتى إذا وجهت إلى حرم ذات الله عز وجل وحقائق صفاته سبحانه وقفت وحرنت وانتهى سيرها ، وأيد بما أخرجه البغوي عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال في الآية : « لا فكرة في الرب » وأخرجه أبو الشيخ في العظمة عن سفيان الثوري ، وروى عنه عليه الصلاة والسلام « إذا ذكر الرب فانتها » ، وأخرج ابن ماجه عن ابن عباس قال : « مر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على قوم يتفكرون في الله فقال : تفكروا في الخلق ولا تفكروا في الخالق فانكم لن تقدروه » وأخرج أبو الشيخ عن أبي ذر قال : « قال رسول الله ﷺ : تفكروا في خلق الله ولا تفكروا في الله فتهلكوا » .

واستدل بذلك من قال باستحالة معرفته عز وجل بالكنه ، والبحث في ذلك طويل ، وأكثر الأدلة الثقيلة على عدم الوقوع ، وقرأ أبو السمال ، وإن بالكسر هنا وفيما بعد على أن الجمل منقطعة عما قبلها فلا تكون بما في الصحف ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ٤٣﴾ خلق فعل الضحك والبكاء ، وقال الزمخشري : خلق قوت الضحك والبكاء ، وفيه دسيسة اعتزال ، وقال الطيبي : المراد خلق السرور والحزن أو ما يسر ويحزن من الأعمال الصالحة والطالحة ، ولذا قرن بقوله تعالى : ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ٤٤﴾ وعليه فهو مجاز ولا يخفى أن الحقيقة أيضاً تناسب الإمامة والاحياء لاسباب الموت يعقبه البكاء غالباً والاحياء عند الولاد الضحك وما أحسن قوله :

ولدتك أمك يا ابن آدم باكياً والناس حولك يضحكون سروراً

فاجهد لنفسك أن تكون إذا بكوا في يوم موتك ضاحكاً مسروراً

وقال مجاهد . والكلي : (أضحك) أهل الجنة (وأبكى) أهل النار ، وقيل : (أضحك) الأرض بالنبات (وأبكى) السماء بالمطر ، وتقديم الضمير وتكرير الاسناد للحصر أي أنه تعالى فعل ذلك لا غيره سبحانه ، وكذا في أنه (هو أَمَاتَ وَأَحْيَا) فلا يقدر على الإمامة والاحياء غير عز وجل ، والقاتل إنما ينقض البنية الانسانية ويفرق أجزاءها والموت الحاصل بذلك فعل الله تعالى على سبيل العادة في مثله فلا إشكال في الحصر ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ ٤٥﴾ من نوع الانسان وغيره من أنواع الحيوانات ولم يذكر الضمير على طرز ما تقدم لانه لا يتوهم نسبة خلق الزوجين إلى غيره عز وجل ﴿من نطفة إذا تُنِي ٤٦﴾ أي تدفق في الرحم

يقال : أمنى الرجل ومنى بمعنى ، وقال الاخفش : أى تقدر يقال منى لك المانى أى قدر لك المقدر ، ومنه المنا الذى يوزن به فيما قيل ، والمنية وهى الاجل المقدر للحيوان ﴿ وَأَنَّ عَلَيْهِ النُّشْأَةَ الْآخِرَى ٤٧ ﴾ أى الاحياء بعد الامانة وفاء أبو عده جل شأنه، وفي البحر لما كانت هذه النشأة يذكرها الكفار بولغ بقوله تعالى عليه كأنه تعالى أوجب ذلك على نفسه ، وفي الكشف قال سبحانه : (عليه) لأنها واجبة في الحكمة ليجازى على الاحسان والاساءة وفيه مع كونه على طريق الاعتزال نظر ، وقرأ ابن كثير . وأبو عمرو - النشأة - بالمد وهى أيضاً مصدر نشأه الثلاثي ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى ٤٨ ﴾ وأعطى القنية وهو ما يبقى ويدوم من الأموال ببقاء نفسه أو أصله كالرياض والحيوان والبناء ، وإفراد ذلك بالذكر مع دخوله في قوله تعالى : (أغنى) لأن القنية أنفس الأموال وأشرفها ، وفي البحر يقال : قنيت المال أى كسبته ويعمدى أيضاً بالهمزة والتضعيف فيقال : أقناه الله تعالى مالا وقناه الله تعالى مالا ، وقال الشاعر :

لم من غنى أصاب الدهر ثروته ومن فقير (يقنى) بعد إقلال

أى يقنى المال ، وعن ابن عباس (أغنى) مول ، (وأقنى) أرضى . وهو بهذا المعنى مجاز من القنية قال الراغب : وتحقيق ذلك أنه جعل له قنية من الرضا والطاعة وذلك أعظم القناتين ، والله تعالى در من قال :

هل هى إلا مدة وتنقضى ما يغلب الايام إلا من رضى

وعن ابن زيد . والاخفش (أقنى) أفقر ، ووجه بأنهما جعلتا الهمزة فيه للسلب والازالة كما في أشكى ، وقيل : إنهما جعلتا (أقنى) بمعنى جعل له الرضا والصبر قنية كناية عن ذلك ليظهر فيه الطباق كما في (أمات وأحيا) (وأضحك) (وأبكى) وفسره بأفقر أيضاً الحضرمى إلا أنه كما أخرج عنه ابن جرير . وأبو الشيخ قال (أغنى) نفسه سبحانه و (أفقر) الخلاق الى عز وجل ، والظاهر على تقدير اعتبار المفعول في جميع الافعال المتقدمة أن يكون من المحدثات الصالحة لتعلق الفعل ، وعندى أن (أغنى) سبحانه نفسه كأوجد جل شأنه نفسه لا يخلو عن سماجة وإيهام محذور ، وإنما لم يذكر مفعول لأن القصد إلى الفعل نفسه ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشُّعْرَى ٤٩ ﴾ هى (الشعرى) العبور بفتح العين المهملة والباء الموحدة والراء المهملة بعد الواو ، وتقال (الشعرى) أيضاً على الغميصاء بغين معجمة مضمومة وميم مفتوحة بعدها ياء مثناة تحتية وصاده ملة ومد ، والاولى في الجوزاء ، وإنما قيل لها العبور لأنها عبرت المجرة فلقبت سهيلاً ولأنها تراه إذا طلع كأنها ستعر وتسمى أيضاً كلب الجبار لأنها تتبع الجوزاء المسماة بالجبار كما يتبع الكلب الصائد أو الصيد ، والثانية في ذراع الاسد المبسوطة ، وإنما قيل لها الغميصاء لأنها بسكت من فراق سهيل فغمصت عينها ، والغمص ماسال من الرمص وهو وسخ أبيض يجتمع في الموق ، وذلك من زعم العرب أنهما اختاسهيل ، وفي القاموس من أحاديثهم أن الشعرى العبور قطعت المجرة فسميت عبوراً وبكت الاخرى على أثرها حتى غمصت ويقال لها الغموص أيضاً ، وقيل : زعموا أن سهيلاً و (الشعرى) كانا زوجين فانهدر سهيل وصار يمانياً فاتبعه الشعرى فعبرت المجرة فسميت العبور وأقامت الغميصاء وسميت بذلك لأنها دون الاولى ضياءاً ، وكل ذلك من تخيلاتهم الكاذبة التي لاحقيقة لها ، والمتبادر عند الاطلاق وعدم الوصف العبور لأنها أكبر جرماً وأكثر ضياءاً وهى التى عبت من دون الله سبحانه في الجاهلية .

قال السدى : عبتها حمير . وخزاعة ، وقال غيره : أول من عبدها أبو كبشة رجل من خزاعة ، أو هو سيدهم

واسمه وخز بن غالب وكان المشركون يقولون للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم : ابن أبي كبشة شهوة به لمخالفته قومه في عبادة الاصنام ، وذكر بعضهم أنه أحد أجداده عليه الصلاة والسلام من قبل أمه وأنهم كانوا يزعمون أن كل صفة في المرأة تسرى إليه من أحد أصوله فيقولون نزع إليه عرق كذا ، وعرق الخال نزع ، وقيل : هو كنية وهب بن عبد مناف جده صلى الله تعالى عليه وسلم من قبل أمه ، وقولهم له عليه الصلاة والسلام ذلك على ما يقتضيه ظاهر القاموس لانه صلى الله تعالى عليه وسلم في الشبه الخلقى دون المخالفة ، وقيل : كنية زوج حليلة السعدية مرضعته عليه الصلاة والسلام ، وقيل : كنية عم ولدها وليكونها عبت من دونه عز وجل خصت بالذكر ليكون ذلك تجهيلاً لهم بجعل المربوب رباً ، ولما زيد الاعتناء بذلك جرى بالجملة على ما نطق به النظم الجليل .

ومن العرب من كان يعظمها ويعتقد تأثيرها في العالم ويزعمون أنها تقطع السماء عرضاً وسائر النجوم تقطعها طولاً ويتكلمون على المغيبات عند طلوعها في قوله تعالى : (وأنه هو رب الشعري) إشارة إلى نفي تأثيرها * (وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى) * أى القدماء لأنهم أولى الأمم هلاكاً بعد قوم نوح كما قاله ابن زيد والجمهور ، وقال الطبري : وصفت بالاولى لأن في القبائل (عاداً) أخرى وهى قبيلة كانت بمكة مع العماليق وهم بنو لقيم بن هزال ، وقال المبرد : عاد الاخرى هى ثمود ، وقيل : الجبارون ، وقيل : عاد الاولى ولد عاد بن إرم بن عوف بن سام بن نوح ، وعاد الاخرى من ولد عاد الاولى ، وفي الكشف (الاولى) قوم هود والاخرى إرم ، والله تعالى أعلم . وجوز أن يراد بالاولى المتقدمون الاشراف ؛ وقرأ قوم عاد الولي بحذف الهمزة ونقل ضمها إلى اللام قبلها ، وقرأ نافع . وأبو عمرو - عاداً لولى - بإدغام التتوين في اللام المنقول اليها حركة الهمزة المحذوفة ، وعاب هذه القراءة المازني . والمبرد ، وقالت العرب : في الابتداء بعد النقل - الحمر ، والحمر - فهذه القراءة جاءت على لحن فلا عيب فيها ، وأتى قالون بعد ضمة اللام بهمزة ساكنة في موضع الوار كما في قوله :

أحب الموقدين إلى موسى * وكأقرب بعضهم - على سؤفة - وفيه شذوذ ، وفي حرف أبي عاد غير مصروف للعلية والتأنيث ومن صرفه فباعبار الحى ، أو عامله معاملة هند لكونه ثلاثياً ساكن الوسط (وَأَمَّا ثَمُودُ) عطف على (عاداً) ولا يجوز أن يكون مفعولاً - لا بقى - في قوله تعالى : (فَمَا أَبْقَى) لأن - ما - النافية لها صدر الكلام والفاء على ما قيل : مانعة أيضاً فلا يتقدم معمول ما بعدها ، وقيل : هو معمول - لأهلك - مقدر ولا حاجة إليه ، وقرأ عاصم . وحمزة . - ثمود - بلا تنوين ويقفان بغير ألف ، والباقون بالتنوين ويقفون بالألف ، والظاهر أن متعلق (أبقى) يرجع إلى عاد وثمرود معاً أى فما أبقى عليهم ، أى أخذهم بذنوبهم ، وقيل : أى ما أبقى منهم أحداً ، والمراد ما أبقى من كفارهم (وَقَوْمُ نُوحٍ) عطف على (عاداً) أيضاً (مَنْ قَبْلُ) أى من قبل إهلاك عاد وثمرود ، وصرح بالقبلية لأن نوحاً عليه السلام آدم الثانى وقومه أول الطاغين والهاالكين (إِنَّهُمْ كَانُوا أَهْلًا أَظْلَمَ وَأَطْغَى) أى من الفريقين حيث كانوا يؤذونه ويضربونه حتى لا يكاد يتحرك وكان الرجل منهم يأخذ بيد ابنه يتمشى به إليه يحذره منه ويقول : يا بني إن أبى مشى بى إلى هذا وأنا مثلك يومئذ فأياك أن تصدقه فيموت الكبير على الكفر وينشأ الصغير على وصية أبيه ولم يتأثروا من دعائه وقد دعاهم ألف سنة إلا خمسين عاماً ، وقيل : ضمير (إِنَّهُمْ) يعود على جميع من تقدم عاد وثمرود وقوم نوح أى كانوا أظلم من قريش وأطغى منهم ، وفيه من التسلية للنبي عليه الصلاة والسلام

مالا يخفى ، و (هم) يجوز أن يكون تأكيداً للضمير المنصوب ويجوز أن يكون فصلاً لأنه واقع بين معرفة وأفعل التفضيل ، وحذف المفعول مع الواقع خبراً لكان لأنه جار مجرى خبر المبتدأ وحذفه فصيح فيه فكذلك في خبر كان ﴿وَالْمُؤْتَفِكَةَ﴾ هي قرى قوم لوط سميت بذلك لأنها انثفكت بأهلها أى انقلبت بهم ، ومنه الإفك لأنه قلب الحق ، وجوز أن يراد بالمؤتفكة كل ما انقلبت مساكنه ودثرت أماكنه *

وقرأ الحسن - والمؤتفكات - جمعاً ﴿أَهْوَى﴾ أى أسقطها إلى الارض بعد أن رفعها على جناح جبريل عليه السلام إلى السماء ، وقال المبرد : جعلها تهوى *

والظاهر أن أهوى ناصب للمؤتفكة وآخر العامل لكونه فاصلة وجوز أن يكون - المؤتفكة - معطوفاً على ما قبله و (أهوى) مع فاعله جملة في موضع الحال بتقدير قد ، أو بدره توضح كيفية إهلاكم *

﴿فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى﴾ فيه تهويل للعذاب وتعميم لما أصابهم منه لأن الموصول من صيغ العموم والتضعيف في غشاهما يحتمل أن يكون للتعدية فيكون (ما) مفعولاً ثانياً والفاعل ضميره تعالى ، ويحتمل أن يكون للتكثير والمبالغة ف (ما) هي الفاعل ﴿فَبَآئٍ آلَاءُ رَبِّكَ تَمَّارِي﴾ تشكك والتفاعل هنا مجرد عن التعدد في الفاعل والمفعول للمبالغة في الفعل ، وقيل : إن فعل التمارى للواحد باعتبار تعدد متعلقه وهو الآلاء المتمارى فيها ، والخطاب قيل : لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أنه من باب الإلهاب والتعريض بالغير ، وقيل : للانسان على الإطلاق وهو أظهر والاستفهام للانسكار والآلاء جمع إلى النعم ، والمراد بها ما عدى الآيات قبل وسمى الكل بذلك مع أن منه نعماً لما في النقم من العبر والمواعظ للبعثرين والانتفاع للانبيا والمؤمنين فهي نعم بذلك الاعتبار أيضاً ، وقيل : التعبير بالآلاء للتغليب وتعقب بأن المقام غير مناسب له ، وقرأ يعقوب . وابن محيصن - ربك تمارى - بناء مشددة ﴿هَذَا نَذِيرٌ مِّنَ النَّذِرِ الْأُولَى﴾ الإشارة إلى القرآن . وقال أبو مالك : إلى الأخبار عن الامم ، أو الإشارة إلى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، والنذير يحى مصدرأ ووصفاً ، والنذر جمعه مطلقاً وكل من الامرين محتمل هنا ، ووصف (النذر) جمعاً للوصف بالاولى على تأويل الفرقة ، أو الجماعة ، واختير على غيره رعاية للفاصلة ، وأياً ما كان فالمراد (هذا نذير من) جنس (النذر الاولى) *

وفي الكشف أن قوله تعالى : (هذا نذير) الخ فذلكم للكلام إما لما عدد من المشتمل عليه الصحف وإما لجميع الكلام من مفتتح السورة فتدبر ولا تغفل ﴿أَزِفَتِ الْأَافِقُ﴾ أى قربت الساعة الموصوفة بالقرب في غير آية من القرآن ، فال في (الآزفة) كالعهد للجنس ، وقيل : (الآزفة) علم بالغلبة للساعة هنا ، وقيل : لا بأس بارادة الجنس ووصف القريب بالقرب للمبالغة ﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ أى غير الله تعالى أو لا الله عز وجل ﴿كَاشِفَةٌ ٥٨﴾ نفس قادرة على كشفها إذا وقعت لكنه سبحانه لا يكشفها ، والمراد بالكشف الازالة ، وقريب من هذا ما روى عن قتادة . وعطاء . والضحاك أى إذا غشيت الخلق أهوالها وشدائدها لم يكشفها ولم يرددها عنهم أحد ، وليس لها الآن نفس كاشفة أى مزيله للخوف منها فانه باق إلى أن يأتي الله سبحانه بها وهو مراد المخشري بقوله : وليس لها الآن نفس كاشفة بالتأخير ، وقيل : معناه لو وقعت الآن لم يرددها الله ، وقها أحد إلا الله تعالى ، فالكشف بمعنى التأخير وهو إزالة مخصوصة ، وقال الطبري . والزجاج : المعنى

ليس لها من دون الله تعالى نفس كاشفة تكشف وقت وقوعها وتبينه لأنها من أخفى المغيبات ، فالكشف بمعنى التبيين والآية كقوله تعالى: (لا يجلها لوقتها إلا هو) والتاء في (كاشفة) على جميع الالوجه للتأنيث ، وهو لتأنيث الموصوف المحذوف كما سمعت ، وبعضهم يقدر الموصوف حالا ، والاول أولى ؛ وجوز أن تكون للمبالغة مثلها في علامة ، وتعقب بأن المقام يأباه لا يهامه ثبوت أصل الكشف لغيره عز وجل وفيه نظر ، وقال الرماني . وجماعة : يحتمل أن يكون (كاشفة) مصدراً كالعافية ، وخاتمة الاعين أى ليس لها كشف من دون الله تعالى ﴿ أَفَنَ هَذَا الْحَدِيث ﴾ أى القرآن ﴿ تَعْجَبُونَ ٥٩ ﴾ إنكاراً ﴿ وَتَضَحَّكُونَ ﴾ استهزاء مع كونه أبعد شئ من ذلك ﴿ وَلَا تَبْكُونَ ٦٠ ﴾ حزن أعلى ما فرطتم في شأنه وخوفاً من أن يحيق بكم ما حاق بالأمم المذكورة ﴿ وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ ٦١ ﴾ أى لاهون كما روى عن ابن عباس جواباً لنافع بن الأزرق ، وأنشد عليه قول هزيلة بنت بكر وهي تبكي قوم عاد :

ليت (عاداً) قبلوا الحق ولم يسدوا جحودا

قيل : قم فانظر اليهم ثم دع عنك (السمودا)

وفي رواية أنه رضى الله تعالى عنه سئل عن السمود ، فقال : البرطمة وهي رفع الرأس تكبراً أى وأتم رافعون رموسكم تكبراً ، وروى تفسيره بالبرطمة عن مجاهد أيضاً ، وقال الراغب : السامد الالهى الرافع رأسه - من سمد البعير في سيره - إذا رفع رأسه ، وقال أبو عبيدة : السمود الغناء بلغة حمير يقولون : يا جارية اسمدى لنا أى غنى لنا ، وروى نحوه عن عكرمة ، وأخرج عبدالرزاق . والبخاري . وابن جرير . والبيهقي في سننه . وجماعة عن ابن عباس أنه قال : هو الغناء باليمانية وكانوا إذا سمعوا القرآن غنوا تشاغلاً عنه ، وقيل : يفعلون ذلك ليشغلوا الناس عن استماعه ، والجملة الاسمية على جميع ذلك حال من فاعل - لا تبكون - ومضمونها قيد للنفي والانكار متوجه إلى نفي البكاء ووجود السمود ، وقال المبرد : السمود الجود والخشوع كما في قوله :

رمى الحدثنان نسوة آل سعد بمقدار سمدن له (سمودا)

فرد شعورهن السود ييضاً ورد وجوههن البيض سودا

والجملة عليه حال من فاعل - تبكون - أيضاً إلا أن مضمونها قيد للمعنى ، والانكار وارد على نفي البكاء والسمود معاً فلا تغفل ، وفي حرف أبي . وعبدالله تضحكون - بغير واو ، وقرأ الحسن - تعجبون تضحكون - بغير واو وضم التامين وكسر الجيم والحاء ، واستدل بالآية كما في أحكام القرآن على استحباب البكاء عند سماع القرآن وقراءته ، أخرج البيهقي في شعب الايمان عن أبي هريرة قال : « لما نزلت (أفن هذا الحديث) الآية بكى أصحاب الصفة حتى جرت دموعهم على خدودهم فلما سمع رسول الله ﷺ حينئذ بكى معهم فبكينا ببيكانه فقال عليه الصلاة والسلام : لا يبلغ النار من بكى من خشية الله تعالى ولا يدخل الجنة . صر على معصيته ولو لم تذنبوا لجاه الله تعالى يقوم يذنبون فيستغفرون فيغفر لهم » وأخرج أحمد في الزهد . وابن أبي شيبة . وهناد . وغيرهم عن صالح أبي الخليل قال : لما نزلت هذه الآية (أفن هذا الحديث تعجبون وتضحكون ولا تبكون) ماضحك النبي ﷺ بعد ذلك إلا أن يتبسم » ولفظ عبد بن حميد « فما روى النبي عليه الصلاة والسلام ضاحكا ولا متبسما حتى ذهب من الدنيا » وفيه سد باب الضحك عند قراءة القرآن ولو لم يكن استهزاء بالعباد بالله عز وجل .

﴿ فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا ٦٢ ﴾ الفاء لترتيب الأمر أو موجه على ما تقرر من بطلان مقابلة القرآن بالتعجب والضحك وحقية مقابلته بما يليق به ، ويدل على عظم شأنه أي وإذا كان الأمر كذلك فاسجدوا لله تعالى الذي أنزله واعبدوه جل جلاله ، وهذه آية سجدة عند أكثر أهل العلم ، وقد سجد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عندها . أخرج الشيخان . وأبو داود . والنسائي . وابن مردويه عن ابن مسعود قال : « أول سورة أنزلت فيها سجدة (والنجم) فسجد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وسجد الناس كلهم إلا رجلاً » الحديث . وأخرج ابن مردويه . والبيهقي في السنن عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما « قال : صلى بنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقرأ النجم فسجد بنا فأطال السجود » وكذا عمر رضي الله تعالى عنه ، أخرج سعيد ابن منصور عن سبرة قال : صلى بنا عمر بن الخطاب الفجر فقرأ في الركعة الأولى سورة يوسف ، ثم قرأ في الثانية سورة النجم فسجد ، ثم قام فقرأ إذا زلزلت ثم ركع ، ولا يرى مالك السجود هنا ، واستدل له بما أخرجه أحمد . والشيخان . وأبو داود . والترمذي . والنسائي والطبراني وغيرهم عن زيد بن ثابت قال : قرأت النجم عند النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلم يسجد فيها ، وأجيب بأن الترك إنما ينافي وجوب السجود وليس بمجمع عليه وهو عند القائل به على التراخي في مثل ذلك على المختار وليس في الحديث ما يدل على نفيه بالكلية فيحتمل أنه عليه الصلاة والسلام سجد بعد ، وكذا زيد رضي الله تعالى عنه ، نعم التأخير مكروه تنزيهاً ولعله فعل ليان الجواز ، أو لعذر لم نطلع عليه ، وما أخرجه ابن مردويه عن ابن عباس من قوله : « إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة » ناف وضعيف ، وكذا قوله فيما رواه أيضاً عنه « كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يسجد في النجم بمكة فلما هاجر إلى المدينة تركها » على أن الترك إنما ينافي ما سمعت الوجوب ، والله تعالى أعلم .

﴿ سورة القمر ﴾

وتسمى أيضاً (اقتربت) وعن ابن عباس أنها تدعى في التوراة الميضة تبيض وجه صاحبها يوم تسود الوجوه ، أخرجه عنه البيهقي في شعب الإيمان لكن قال : إنه منكر (وهي مكة) في قول الجمهور ، وقيل : بما نزل يوم بدر ، وقال مقاتل : مكة إلا ثلاث آيات (أم يقولون) إلى (وأمر) واقتصر بعضهم على استثناء (سيهزم الجمع) الخ ، ورد بما أخرجه ابن أبي حاتم . والطبراني في الأوسط . وابن مردويه عن أبي هريرة قال : أنزل الله تعالى على نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم بمكة قبل يوم بدر (سيهزم الجمع ويولون الدبر) وقال عمر بن الخطاب : قلت : يا رسول الله أي جمع يهزم ؟ فلما كان يوم بدر وانهزمت قريش نظرت إلى رسول الله ﷺ في آثارهم مصلاً بالسيف وهو يقول : (سيهزم الجمع ويولون الدبر) فكانت ليوم بدر ، وفي الدر المنثور : أخرج البخاري عن عائشة قالت : « نزل على محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بمكة وإني لجارية ألعب (بل الساعة موعدهم والساعة أدهى وأمر) » ويرد به وبما قبله ما حكى عن مقاتل أيضاً ، وقيل : (إلا أن المتقين) الآيتين وآياتها خمس وخمسون بالاجماع ، ومناسبة أولها لآخر السورة التي قبلها ظاهرة فقد قال سبحانه : (ثم أزفت الآزفة) وهنا (اقتربت الساعة) وقال الجلال السيوطي : لا يخفى ما في توالي هاتين السورتين من حسن التناسق (١٠٢ - ج ٢٧ - تفسير روح المعاني)